

2



مجلة مرآة التأمين

2







مجلة مرآة التأمين

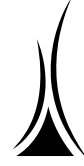
الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين



ماذا نخبئ لكم؟

عدد 2 | عام 2022

المقالات



أخبار الاتحاد وشركات التأمين



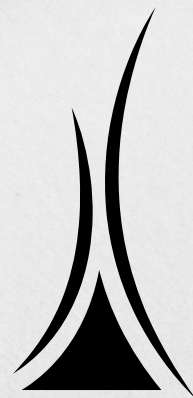
الإحصائيات



أنواع التأمين



المقالات





أنور الشنطي

رئيس مجلس إدارة الاتحاد
مدير عام شركة ترست العالمية



أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة ترست العالمية للتأمين في فلسطين وعضو مجلس إدارتها، أنور الشنطي، - وطن أن 60% حتى اليوم، من الشيكات المستحقة على عملائها خلال فترة الطوارئ كانت شيكات مرتجعة، ولم تصرف، بسبب عدم وجود أرصدة، متوقعاً أن ترجع المزيد من الشيكات حتى نهاية فترة الطوارئ.

وقال الشنطي إن الطاقة الانتاجية التي تعمل بها شركات التأمين في ظل فترة الطوارئ لا تتجاوز 10%، "حيث نعاني من تدهور في الإنتاج، ولا نعرف إلى متى سيستمر".

وأضاف: نحن لا نعمل بتاتا من المكاتب في الفترة الحالية، ولا يوجد أي نوع من الإيرادات في هذه الفترة ولكننا في نفس الوقت نتلقى يومياً اتصالات من عملائنا المؤمنين من أجل الإيفاء بالتزاماتهم، واحتياجاتهم التي أمنوا من أجلها.

وأكد الشنطي أن استراتيجية الشركة في الوقت الحالي هي الإستمرار وليس تحقيق الأرباح، داعياً الجميع من شركات وموظفين ومواطنين وغيرهم إلى التكافل الإجتماعي من أجل الخروج من هذه الأزمة.

وأوضح الشنطي أن "نسبة التحصيل حالياً هي صفر، حيث تتبع الشركة نظام التقسيط وكما نعلم فإن الحكومة قررت تأجيل جميع الأقساط والقروض وجمدت إعادة الشيكات خلال فترة الطوارئ، وعليه فإن الكثير من المواطنين لجأوا إلى سحب أموالهم من البنوك وهذا شكل عبئاً مالياً كبيراً على الشركة".

وأكد الشنطي أنه رغم ذلك حرصت الشركة على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموردين والعملاء، حيث وضعت خطة طوارئ لتلبي احتياجات المواطنين على مدار الساعة.

وحول إلزام الحكومة شركات التأمين بتمديد التأمين تلقائياً لعملائها الذي تنتهي تأميناتهم خلال فترة الطوارئ، أكد الشنطي التزام ترست العالمية بقرارات الحكومة، وعليه تم تمديد كل بوالص التأمين خلال فترة الطوارئ.

وانتقد الشنطي الهجمة الكبيرة التي تتعرض لها شركات التأمين من قبل المواطنين، الذين

يقولون إن شركات التأمين تأخذ مستحقات التأمين على مركبات متوقفة حالياً، مشيراً إلى أن هناك سوء فهم كبير لهذا الموضوع.

وأوضح الشنطي أن الكثير من المركبات المؤمنة حالياً تعمل سواء في قطاع الطب أو الأجهزة الأمنية أو موظفي البنوك أو الصيادلة أو الصحفيين أو المزارعين أو الصناعات الغذائية والتجار وغيرهم، بالتالي فإن هناك قطاعات كثيرة لا زالت تعمل.

إلى جانب ذلك لفت الشنطي إلى أنه حتى السيارات المتوقفة والمركونة في المواقف مؤمنة، فمن الممكن أن تتعرض لأي أذى أثناء وقوفها وهي مؤمنة لدى الشركة حتى في حالة الوقوف. كما أكد الشنطي أنه "فيما لو اطلعنا على تقسيم المناطق "أ/ب/ج" لوجدنا أن السيارات في المناطق ألف فقط هي من تتقيد بالحركة، ولكن المركبات في المناطق ب و ج مستمرة في حركتها بشكل شبه عادي".

وأشار الشنطي إلى أنه رغم التزام شركات التأمين بقرارات الحكومة، المتعلقة بتمديد التأمين خلال فترة الطوارئ، إلا أن هناك تخوفات حقيقية من تحصيل المستحقات على المواطنين خلال هذه الفترة، وخاصة وأن أقساط المواطنين السابقة تعطلت فكيف بالأقساط الجديدة.

وأوضح الشنطي أن مجلس إدارة ترست وبعد التواصل مع المساهمين قرر توزيع 5% فقط من أرباح الشركة هذا العام وليس 10% كما كان مقرر سابقاً، وهو من باب المسؤولية الإجتماعية وحتى تبقى هذه الأموال في البلد، وخاصة وأن معظم المساهمين من أبنائنا في الخارج، وقد وافق المساهمون على هذا القرار.

وأكد الشنطي أنه من باب المسؤولية الإجتماعية أيضاً فإن الشركة لم تلتزم بقرار الحكومة القاضي بصرف 50% من رواتب الموظفين خلال فترة الطوارئ، وإنما صرفت الرواتب كاملة ومنحت أيضاً مكافئات سنوية للموظفين، داعياً جميع شركات القطاع الخاص المقتردة إلى الإيفاء بالتزامتها تجاه موظفيها، والوقوف معهم في هذا الظرف الصعب.

وقال: دفعنا رواتب شهر آذار كاملة لموظفينا، وسندفع رواتب شهر نيسان وأيار كاملة أيضاً، وصرفنا مكافآت للموظفين، وقد قمنا بذلك من أجل تشجيع شركات القطاع الخاص، وخاصة المقتردة منها على التمسك بموظفيها، مشيراً إلى أن أسوأ قرار يمكن أن تتخذه أي مؤسسة في الفترة الحالية هو تسريح موظف من عمله.

كما دعا الشنطي الموظفين في كل القطاعات إلى استغلال هذه الفرصة للإبداع والتدريب وإظهار المزيد من الإنتماء لمؤسساتهم، مشيراً إلى أن هذه الفرصة ليست فرصة للنوم في البيت وإنما فرصة للإبداع.

وعقب الشنطي على كل الإجراءات الحكومية في الفترة الحالية، قائلاً: إن كل الحكومات في العالم في موقف لا تحسد عليه، فهي تحاول التوازن بين الصحة والإقتصاد، ونحن حكومتنا اتبعت نظرية التبعاد الإجتماعي، لأنها تعرف حجم القدرات الصحية التي نملكها، وعندما تسمح الفرصة للعودة إلى الحياة الطبيعية فبكل تأكيد ستصدر الحكومة قراراً بذلك.



نسرين الحنبلي الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين

من المفهوم والمتفق عليه أن (صناعة التأمين) من أعمدة الإقتصاد في الدول، حيث أن هذه صناعة مرتبطة بعلاقاتها مع جميع مكونات المجتمع، بالرغم من أن صناعة التأمين في فلسطين مازالت متواضعة جداً مقارنة مع دول الجوار والعالم، حيث يشكل قطاع التأمين الفلسطيني في أفضل حالته تقريباً 2% من إجمالي الناتج المحلي والكثافة التأمينية (حصة الفرد من إجمالي محفظة التأمين) حسب احصائيات 2018، أي لا تتجاوز \$60. بالمقابل هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين في فلسطين خلال الأوضاع الطبيعية والتي تفاقمت حدتها نتيجة هذه الجائحة:-

- صعوبة تحصيل الذمم،
- الشيكات المؤجلة والمرتجة،
- ارتفاع في عدد الحوادث وخاصة المركبات،
- صعوبة الإجراءات القضائية وعدم تخصصها،
- الأوضاع السياسية الغير مستقرة،
- غياب سياسات اقتصادية ملائمة.

وبدخول فلسطين في جائحة كورونا، إضافةً إلى عدم استقرار الوضع السياسي والإقتصادي التي طالت وستطال كافة الأنشطة والقطاعات بما فيها قطاع التأمين لما له علاقة طردية مع الإقتصاد.

” جائحة كورونا يجب أن تكون وازعاً جديداً لصناعة التأمين وذلك بزيادة أنواع التأمين المطروحة والتي بدورها تلبي احتياجات الجمهور “



ولللخروج من الأزمات المتتالية وخاصة جائحة كورونا ومن منطلق رأي واجتهادي الشخصي الذي يمكن أن يحمل الصواب والخطأ، علينا أن نعتبر الجائحة منصة لتعظيم أوجه الإستفادة منها، وذلك من خلال:-

1. ترويض المخاطر، وذلك عن طريق جمع البيانات التي ستستفيد منها الأجيال القادمة في صناعة التأمين،
2. استخلاص العبر،
3. اكساب الأجيال القادمة مهارات التعامل مع الأزمات.

السؤال المطروح: كيف يمكن الإستفادة من جائحة كورونا؟

- وللإستفادة من الجائحة يجب العمل على المحاور التالية: -
1. أهمية وضرورة ابتكار منتجات جديدة تلائم طبيعة الخطر الجديد والأخطار القديمة وبتكلفة تلائم الوضع الإقتصادي الراهن،
 2. ضرورة الإستفادة من الجائحة في دعم الثقة بين شركات التأمين والعملاء،
 3. تغيير الثقافة التأمينية والتأكيد على أن التأمين هو السند في الشدة، واستثمار وسائل الإعلام المتاحة في الترويج لأهمية التأمين للبشر وتغيير الصورة النمطية السلبية عن شركات التأمين مما يؤدي إلى زيادة المحفضة التأمينية وبالتالي زيادة مساهمة التأمين في الناتج المحلي،
 4. جائحة كورونا يجب أن تكون وازعاً جديداً لصناعة التأمين وذلك بزيادة أنواع التأمين المطروحة والتي بدورها تلبي احتياجات الجمهور.
 5. وبالنهاية إن إدارة الأزمات تحتاج إلى إصرار وعزيمة من قبل الشركات وصناع القرار بما يلبي مصلحة جميع الأطراف.
- والله ولي التوفيق...



عاصم سالم

وزير النقل والمواصلات الفلسطيني



إنه لمن دواعي سروري أن أطل عليكم من خلال هذه المشاركة في مجلتكم الواعدة " مرآة التأمين " التي نتمنى لها النجاح في إيصال رسالتها وأهدافها، فتكون لبنة من لبنات البناء في صرح قطاع التأمين، وتعزيز الشراكة وتعميم الفائدة على المستفيدين من خدمات التأمين بكافة أشكاله وأنواعه.

إن العلاقة ما بين وزارة النقل والمواصلات وشركات التأمين على مر السنوات هي علاقة متينة تركز على قواعد الشراكة والتكامل ووحدة الهدف المتمثل بخلق بيئة مرورية آمنة تحفظ الأرواح والممتلكات.

لقد عملت الوزارة خلال العام الأخير على تعميق هذه العلاقة من خلال تبادل المعلومات والإقتراحات التي من شأنها تقديم أفضل الخدمات للجمهور وطالبي خدمات التأمين، وقد تجسدت هذه الشراكة بقرارات وسياسات عملية أهمها ربط تأمين المركبات بمدة الترخيص، وتغطية المركبات والسائقين أثناء فترة الإغلاق بسبب جائحة كورونا وحالة الطوارئ، ومنح حوافز للملتزمين بالتأمين .

لقد حرصت وزارة النقل والمواصلات خلال الفترة الماضية على ضمان انتظام العمل في دوائرها ومديرياتها في جميع أنحاء الوطن وتقديم خدماتها لجميع المواطنين في المحافظات

”حرصت الوزارة على تقليل أعداد المراجعين للمديريات من خلال تمديد رخص المركبات والسائقين خلال فترة الطوارئ وكذلك تمديد ساعات العمل خلال شهر حزيران حتى ساعات متأخرة لضمان منع الإزدحام والتجمع“



الشمالية والجنوبية بجودة عالية. وقد كانت الوزارة نموذجاً يحتذى بحرصها على الإلتزام بالبروتوكول الصحي المعتمد للوقاية من فيروس كورونا من خلال تعقيم المديريات والدوائر ومختلف مرافق الوزارة ومرافق النقل والمواصلات والمركبات العمومية والحافلات ووضع شروط محددة للتنقل والنقل العام، والإلتزام بتعليمات الوقاية عند طلب الخدمة وتقديمها. كما حرصت الوزارة على تقليل أعداد المراجعين للمديريات من خلال تمديد رخص المركبات والسائقين خلال فترة الطوارئ وكذلك تمديد ساعات العمل خلال شهر حزيران حتى ساعات متأخرة لضمان منع الإزدحام والتجمع.

ولقد كانت الوزارة عوناً وسنداً لجميع الأجهزة والطواقم العاملة في الميدان في مختلف المناطق من خلال دوريات السلامة على الطرق التي واصلت الليل بالنهار للسهر على راحة أبناء شعبنا وتأمين احتياجاته. فكل الشكر والتقدير لطواقم الوزارة التي لم تدخر جهداً في تقديم الخدمة الأفضل لأبناء شعبنا بالرغم من المعوقات والظروف الصعبة التي لا تخفى على أحد.

إننا إذ نؤكد على أهمية استمرارية العلاقة الوطيدة التي تربط وزارة النقل والمواصلات بقطاع التأمين، فإننا ما زلنا نطمح لتحقيق الأفضل معاً وسوياً سنبلغ الهدف وسنحقق الغاية والله ولي التوفيق.



شركة التأمين الوطنية
NATIONAL INSURANCE COMPANY

أحمد المشعشع

مدير عام شركة التأمين الوطنية



الوضع الإقتصادي لشركة التأمين خلال وبعد فترة كورونا؟

لا شك أزمة فايروس كورونا غزت العالم وقد أثرت سلباً على كافة القطاعات الإقتصادية في كل العالم ولكن نحمد الله أننا استطعنا من خلال قدرتنا على إدارة الأزمات تدارك هذا التأثير وعملنا جاهدين على التقليل منه بكل السبل ومازال العمل مستمراً على ذلك وكلنا ثقة أننا سوف نخرج من الأزمة بأقل الأضرار بتعاون كافة العاملين في مختلف المستويات الإدارية.

هل لدى شركات التأمين القدرة على تحقيق أهدافها سنة 2020 رغم جائحة كورونا والأزمة الإقتصادية في العالم؟

هذا يعتمد على قدرة كل شركة ومرونة تخطيطها الإستراتيجية لمواجهة التحديات الخارجية المختلفة ونحن في السوق الفلسطيني معتادين على مواجهة الكثير من التحديات ونحن محظوظين في إدارة الأزمة اقتصادياً بشكل عام من خلال أداء الحكومة الفلسطينية والذي عمل كعنصر فعال ومساعد في إدارة هذه الأزمة وإحياء الحياة الإقتصادية بشكل سريع لتعويض أي خسائر، ونحن على ثقة ونعمل بكل جهودنا لتحقيق أهدافنا في عام 2020.

”نعمل في التأمين الوطنية منذ تأسيسها على استشراف المستقبل
والتعامل مع الظروف برشاقة مؤسسية“

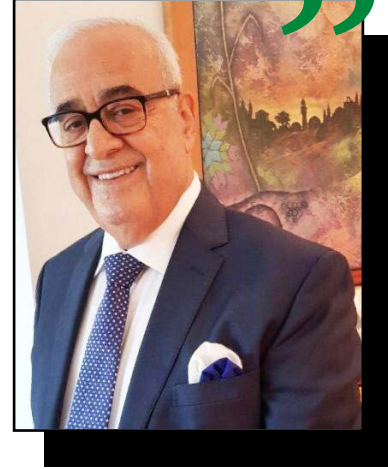


هل فترة كورونا، تعتبر فرصة لتطوير صناعة التأمين والكوادر البشرية العاملة في قطاع التأمين؟

نعمل في التأمين الوطنية منذ تأسيسها على استشراف المستقبل والتعامل مع الظروف برشاقة مؤسسية لذلك كانت التأمين الوطنية سباقة في الإستثمار في التكنولوجيا التي ساعدتها على الإستمرارية بالعمل ضمن خلق قنوات تواصل مع العملاء لاستمرار عملنا خلال أيام الأزمة ومازال العمل مستمر على استدراك الفرص التي خلقتها الأزمة من خلال مهارات الكوادر في الشركة لنحافظ على موقع الصدارة في السوق الفلسطيني والرقي بأدائنا أكثر.

هل هناك وثائق تأمين تغطي فيروس كورونا؟

إن بوالص التأمين بشكل عام تستثني تغطية الأوبئة والأضرار التبعية والتعطل التابع والنتيجة عن حالات الطوارئ والجائحة وتم إضافة استثناء خاص وصريح من قبل معيدي التأمين لاستثناء جميع الأخطار الناتجة عن فايروس الكورونا والخسائر التبعية لها .



د. محمد السباعوي رئيس مجلس إدارة الأهلية للتأمين

ينبغي أن ندرك أولاً وقبل كل شيء أن الأسس العلمية والعملية لصناعة التأمين تقوم على إدارة تجنب الخطر المحتمل وبالتالي فإن ذلك ينتفي كلياً عن أسس الإقتصاد والإدارة وعن علم إدارة تجنب الخطر في حال وافق المؤمن على قبول خطر محقق الوقوع ومن هنا نجد أنفسنا مدفوعين من باب الحرص على صناعة التأمين في فلسطين إلى دق ناقوس الخطر مما يجري على أرض الواقع.

تنتشر في سوق التأمين الفلسطيني هذه الأيام ومنذ عدة سنوات ظاهرة استغلال المؤمن من قبل المؤمن له وخصوصاً الجهات الرسمية والسلطات المحلية بوضع شروط مجحفة تؤسس للخسارة شبه المؤكدة لشركات التأمين فعلى سبيل المثال لا الحصر تشتت كراسات العطاءات على أنواع عجيبة وغريبة ومختلفة من الشروط ومنها ما يلي:-

- إلغاء تام للتحملات والإعفاءات والمشاركات،
- إلزام الشركة المؤمنة بدفع التعويضات حسب ارادة المؤمن له،
- قبول رواية المؤمن له عن الحادث موضوع التعويض بدون تحقيق أو نقاش،
- اعتبار التلف والتآكل حادث مغطى ببوليصة التأمين،
- تغطية الضرر الذي يسببه المؤمن له للممتلكات نفسه،
- مخالفات صريحة لقانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 والقرارات والتعاميم الصادرة بموجبه،
- مخالفات صريحة وواضحة للإتفاقيات المعقودة بين الشركات من خلال اتحاد شركات التأمين.

”ينبغي أن ندرك أولاً وقبل كل شيء أن الأسس العلمية والعملية
لصناعة التأمين تقوم على ادارة تجنب الخطر المحتمل“

“

إلى جانب ذلك، فإن التنافس القائم بين الشركات يجعل من البعض مستعداً لقبول هذه الشروط والمصادقة عليها والتنافس حتى بالأسعار لتصبح الأقساط الحقيقية غير منطقية ولا تحقق أدنى مستويات الأمان وبات من المسلم به استعداد الشركات لتقديم خصومات عالية جداً لهذه الهيئات وباتت تلك الجهات تستخدم المناقصات الشفهية أو من خلف العطاءات للحصول على أسعار متدنية جداً.

إن القبول بمثل هذا الحال وجعله نموذجاً عاماً في سوق التأمين الفلسطيني يفقد صناعة التأمين واحداً من أهم الروافد المالية ويضعها في حالة من خطر الخسارة شبه المؤكدة وبدون مبرر فقد يكون مبرراً لسبب أو لآخر مثل هذا التنافس على تأمينات الأفراد أو التأمينات الصغيرة ومتناهية الصغر كون السوق مفتوح فعلاً ولا ضوابط له على الإطلاق، لكن أن يجري هذا التنافس في العطاءات التي تخضع لرقابة أجهزة السلطة ووزارتها فإن ذلك يعني سوء إدارة يصل حد الفساد في سوق التأمين نفسه ويطال ادارات الشركات العليا ويضعها في موضع الإتهام ذلك أن المفروض والمنطقي أن المصلحة الحقيقية تكمن في التوافق التام في موضوع العطاءات وإلزام أصحابها رسمياً وعملياً بالالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين الرسمية بما في ذلك التسعيرة الرسمية للتأمين عبر التعاطي مع هذا النوع من التأمين ككتلة موحدة وسلة واحدة لجميع الشركات مما يعني ربحاً مؤكداً فالشركات وللأسف تمنح هذه الهيئات شروطاً قاسية عليها وخصومات عالية جداً بينما تلتزم هي بدفع رسوم وضرائب على كامل المبالغ وتضع نفسها تحت ضغوط الخسارة والإلتزام التام بتعويض المؤمن لهم بحجة أنها صاحبة محفظة كبيرة أو أنها جهة رسمية لا يجوز مناقشتها

وتجد الشركات نفسها بحالة تصل حد الإبتزاز للاحتفاظ بهذه المحافظ العالية والأقساط شكلاً فبعض الخصومات تصل إلى ما يقارب ال 40% واذا ما أضفنا لها التجاوزات والإستثناءات فإن معدل التنازلات التي تقدمها الشركات تصل إلى أكثر من نصف الأقساط لتسجل بعض الشركات إنتاجاً وهمياً يعرض للخطر أكثر ما يجلب الربح والنجاح.

إن مساواة أطراف العملية التأمينية ومصالحهم والتعاطي مع مصلحة حملة الأسهم بنفس درجة الحرص اللازم على مصلحة حملة الوثائق هي مهمة الإدارات العليا والوسيطه وأي إخلال بهذا الميزان يجعل من صناعة التأمين في فلسطين تجارة للدمار بدلاً لدورها المأمول كصناعة للحماية لاقتصاد الوطن اذ يعتبر واحداً من أهم أعمدة الإستقلال الوطني والحقوق الوطنية.

إن من أهم مبادئ ادارة الخطر في صناعة التأمين هو تقليل احتمالات الخطر المتوقع وتقليل تبعاته وفي حال القبول بأقساط قليلة ينتفي كليا العمل بهذا المبدأ ويصبح في الواقع رفع للخطر المتوقع بدل تقليل احتمالاته وذلك برفع تأثيره على القسط قبل كل شيء علماً بأن القسط المقبوض هو موضوع الخطر للمؤمن كما هي العين المؤمنة موضوع الخطر للمؤمن له وفي حالة نهب القسط بالخصومات فإن حسن النية ينتفي كليا لدى طرفي المعادلة معاً بحيث يدرك المؤمن أنه يشتري خطر بشروط مجحف ويدرك المؤمن له أنه قام بابتزاز المؤمن ليحيل إليه العطاء موضوع التأمين.

“إن مساواة أطراف العملية التأمينية ومصالحهم والتعاطي مع مصلحة حملة الأسهم بنفس درجة الحرص اللازم على مصلحة حملة الوثائق هي مهمة الإدارات العليا والوسيطه”



“إن مهمة تقويم هذا الخطأ هي مسؤولية مشتركة لكل شركات التأمين مجتمعة وهي واحدة من المهام الواجب القيام بها للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وهيئة سوق رأس المال“

“

وفي حالات القبول بشروط إلغاء كل أنواع التحملات والمشاركات والإعفاءات وكذا القبول بتغطية التلف والتآكل فإن التأمين هنا تنتفي عنه صفة صناعة ادارة الخطر عبر تجنبه ويتحول إلى نوع من القمار يقبل بانتظار الخطر مع إدراك انتفاء الحيطه والحذر في مواجهة حدوثه الذي من المفترض أن يتم التعامل معه على قاعدة المؤكد بوجود الحيطه والحذر وادارة التجنب لا قاعدة القمار بإدارة التهرب مما يعني الإنتقال من فن ادارة الخطر إلى فن ادارة الدمار والتحول من صناعة الحماية إلى تجارة الدمار.

إن مهمة تقويم هذا الخطأ هي مسؤولية مشتركة لكل شركات التأمين مجتمعة وهي واحدة من المهام الواجب القيام بها للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وهيئة سوق رأس المال وقد يكون التوافق هنا والعمل المشترك أرضية صلبة للتقدم إلى الأمام لتشارك أكثر قوة وإيجابية ونجاعة بما في ذلك تلك الآمال المرجوة من فكرة المكتب الموحد أو أية أفكار إيجابية وتطويرية محتملة.



التكافل للتأمين
AL-TAKAFUL INSURANCE
خدمات تأمين إسلامية

جمال عواد

مدير عام شركة التكافل للتأمين



انطلاق فكرة التأمين التكافلي

بعد انطلاق مسيرة الصيرفة الإسلامية في عام 1962 من خلال بنك الإدخار ثم بنك ناصر، وكذلك من خلال البنك الإسلامي للتنمية عام 1974، بعدها وتحديداً في عام 1979 انطلقت أول شركة تأمين إسلامية من خلال بنك فيصل الإسلامي في جمهورية السودان وكان اسمها " شركة التأمين الإسلامية السودانية " وبعدها أيضا انطلقت أول شركة تأمين إسلامية في إمارة دبي أسسها بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية، وفي عام 1984 دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وبعدها في دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية ... الخ .

أهمية دور التأمين التكافلي

أصبح التأمين التكافلي يلعب دوراً مهماً وأصبح يأخذ مكانة كبيرة في سوق التأمين العالمي وأصبح منافساً قوياً للتأمين التجاري الذي ظل لسنوات طويلة يحظى وحيداً بربوع القطاع المالي الكبير والمهم. وحسب آخر احصائية لقد وصل عدد شركات التأمين التكافلي في أنحاء المعمورة لا تقل عن 350 شركة وعدد 10 شركات متخصصة في إعادة التأمين التكافلي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وأصبح هناك تخصصات في الإقتصاد الإسلامي تدرس في كبرى الجامعات العالمية، وأصبح هناك اتحاد لشركات التأمين التكافلي وهيئة محاسبة ومراجعة موجودة في البحرين .

”وحسب آخر احصائية لقد وصل عدد شركات التأمين التكافلي في أنحاء المعمورة لا تقل عن 350 شركة وعدد 10 شركات متخصصة في إعادة التأمين التكافلي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية“



التأمين التكافلي في فلسطين

دخلت صناعة التأمين التكافلي إلى فلسطين متأخرة جداً حيث بدأت الفكرة بتأسيس أول شركة تأمين اسلامية في عام 2006 وانطلقت في عام 2008 من خلال شركة التكافل الفلسطينية للتأمين وعملت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأصبحت نموذجاً اقتصادياً اسلامياً كأول شركة تأمين تكافلية في فلسطين، وبالرغم من حداثة الشركة الا أنها حققت العديد من الإنجازات ولها فروع ومكاتب منتشرة في كافة المدن الفلسطينية وهي أول شركة افتتحت مكتباً لها في مدينة القدس الشريف .

ما هو التأمين الإسلامي وما الفرق بينه وبين التأمين التجاري ؟

هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بجمع اشتراكات على أساس الإلتزام بالتبرع ، ويتكون من صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، وهذا الصندوق يتم التعويض من خلاله لأي ضرر يلحق بأحد المشتركين ويتولى إدارة هذا الصندوق الشركة بأجر (تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق) .

أما التأمين التجاري فهو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يوثر فيها الغرر .

يحكم التأمين التكافلي ثلاث علاقات تعاقدية

1. علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، وهي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة،
2. العلاقة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق، وهي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الإستثمار فهي علاقة مضاربة أو وكالة بالإستثمار،
3. العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الإستثمار، وهي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض، هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح .

المبادئ والأسس الشرعية التي يقوم عليها التأمين التكافلي

1. الإلتزام بالتبرع،
2. قيام الشركة بإنشاء حسابين منفصلين، أحدهما خاص بالشركة (حقوقها والتزاماتها) والآخر خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم،
3. الشركة وكيلا في إدارة حساب التأمين ومضاربة في استثمار موجودات التأمين،
4. التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة،
5. تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتواها ملزمة للشركة،
6. يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة مثل تكوين الإحتياطيات أو تخفيض الإستثمارات أو التبرع به لجهات خيرية أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين .

نبذة عن شركة التكافل الفلسطينية للتأمين

هي أول شركة تأمين إسلامية في فلسطين، تأسست في عام 2006 وبدأت أعمالها في عام 2008، ويبلغ رأس مال الشركة عشرة ملايين دولار أمريكي وتقدم جميع خدمات التأمين التكافلي

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. أصبحت شركة التكافل كأول شركة تأمين إسلامية نموذجاً إقتصادياً إسلامياً وساهمت في تطوير قطاع التأمين وعملت أيضاً على تطوير البرامج التأمينية لخدمة المنتج والمواطن. وللشركة فروع ومكاتب منتشرة في كافة أنحاء الوطن . وللشركة أيضاً هيئة رقابة شرعية أشرفت على وضع النظام وآليات العمل ليتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، هذه الهيئة تصادق على المنتجات وتراقب الفصل بين صندوق المتكافلين والمساهمين واستثمارات الشركة وعقود إعادة التأمين وتراجع البيانات المالية الربعية والنهائية، وهي تحدد نسبة الأجر بوكالة وكذلك نسبتها من عائد الإستثمار وتساهم في حملات التوعية بالتأمين الإسلامي .

إنجازات شركة التكافل الفلسطينية للتأمين

1. حققت شركة التكافل نمواً في كافة الإيرادات المالية السنوية على مستوى الإنتاج والسيولة والأرباح والإحتياطيات الفنية،
2. حصة الشركة السوقية %15 بالرغم من حداثة الشركة،
3. ارتفاع كفاءة الوصول إلى كافة المناطق من خلال زيادة الإنتشار والتوسع الأفقي،
4. تطوير البنية التحتية الإلكترونية للشركة،
5. المشاركة في أضخم المؤتمرات والفعاليات الإقتصادية محلياً ودولياً،
6. عززت الشركة كفاءة الموارد البشرية للعاملين في قطاع التأمين الإسلامي،
7. الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية.

” أصبحت شركة التكافل كأول شركة تأمين إسلامية نموذجاً إقتصادياً إسلامياً وساهمت في تطوير قطاع التأمين وعملت أيضاً على تطوير البرامج التأمينية لخدمة المنتج والمواطن.“



جمال الحمود

مدير عام شركة العالمية المتحدة للتأمين



رئيس مجلس إدارة شركة GLOBAL UNITED للتأمين جمال الحمود اعتبر أن للسوق الفلسطينية قدرة كبيرة على التأقلم مع الأوضاع الراهنة ومواكبة التحوّلات والتطورات التكنولوجية وعملية التحوّل الرقمي، وأكد النجاح في تخطي الأزمات، مشيراً إلى نمو قطاع التأمين المحلي على مستوى فرعي المركبات والتأمينات الصحية، ملاحظاً منافسة حادة في جميع أسواق منطقة الشرق الأوسط، آملاً أن تتخطى المنطقة الأوضاع المضطربة التي تشهدها، داعياً الشعب الفلسطيني إلى التحلي بالتفاؤل والتطلّع إلى المستقبل بإيجابية.

تخطي الأزمات بنجاح

كيف تقوّمون وضع صناعة التأمين في السوق الفلسطينية خلال العام 2019؟

للسوق الفلسطينية قدرة كبيرة على التأقلم والتكيّف مع الأوضاع الراهنة في ظل الظروف الصعبة وغياب الإستقرار في المدى القريب، فضلاً عن أن الأوضاع الإقليمية باتت أكثر تعقيداً ومؤثرة سلباً على مجمل أسواق المنطقة، ومنها السوق الفلسطينية وذلك نظراً للأوضاع الصعبة للغاية، على أمل تحسن الأوضاع في المستقبل القريب وبدء حلحلة هذه المسائل المعقدة.

وبالرغم من التحديات الكثيرة فإن للسوق الفلسطينية القدرة على مواكبة التحوّلات والمحافظة على استقرار الوضع النقدي، فضلاً عن مواكبة التطورات التكنولوجية وعملية التحوّل الرقمي، إلى جانب كل ما يتعلق بالتطورات المرتبطة بالمعايير المالية والمحاسبية، حيث أن سوق المال في

” قدرة كبيرة للسوق الفلسطينية على التأقلم مع الأوضاع الراهنة ومواكبة التحوّلات والتطورات التكنولوجية وعملية التحوّل الرقمي “



فلسطين، سواء شركات تأمين أو مصارف مواكبة لهذه المعايير بخطوات متتابعة. من جهة أخرى برغم المناعة التي تتمتع بها السوق الفلسطينية كانت الظروف هذا العام قاسية جداً ومن الصعب استيعابها مما أدى إلى تأثير العديد من القطاعات، منها التجزئة والتأمين بسبب نقص السيولة، فضلاً عن توقف الرواتب لفترة، بالإضافة إلى الضغوطات على السلطة الفلسطينية من جهات عدة. وعموماً جميع المعطيات في العام 2019 كانت سلبية للأسف ولكننا نجحنا في تخطي الأزمات، إلا أنه من المتوقع أن نشهد تحديات مماثلة في العام 2020 يجب التعامل معها بدقة واعتماد أساليب جديدة، منها تقليص الإعتماد على الخارج كي تتمكن من مواجهة تحديات العام المقبل.

انكماش في التأمينات العامة

هل لمستم زيادة في نسب الإختراق التأميني في السوق الفلسطينية؟

شهد القطاع التأميني نمواً على مستوى فرعي المركبات والتأمينات الصحية، بحيث لم تشهد التأمينات العامة الأخرى أي معدلات نمو للأسف الشديد، بل عانت نوعاً من الإنكماش بسبب تأثير بعض المشاريع وتوقفها نتيجة توقف التمويلات من الدول المانحة، إلى جانب تجميد أعمال بعض الشركات التي لا تبغي الربح (NGO) مما انعكس سلباً على مشروعات البنية التحتية في فلسطين وهذا ما أثر على تأمين المشاريع الهندسية وتأمين العمّال.



”شهد القطاع التأميني نمواً على مستوى فرعي المركبات والتأمينات الصحية، بحيث لم تشهد التأمينات العامة الأخرى أي معدلات نمو للأسف الشديد“



منافسة حادة

كيف كانت نتائجكم المحققة خلال عام 2019؟

بلغ حجم أقساطنا في حدود 50 مليون دولار، أما الأرباح المحققة فمن المبكر التحدث عنها لكن التوقعات بحسب الربع الثالث تشير إلى أنها ستكون ضمن الميزانية الموضوعة والمحددة. والإنخفاض البسيط الذي شهدته أقساطنا والذي لا يتعدى 5 في المئة مقارنة بالعام السابق سببه تحفظنا عن إكتتاب التأمين الصحي جزاء النتائج غير الإيجابية لهذا الفرع الذي يشهد إجمالاً منافسة حادة في الأسعار ليس في السوق الفلسطينية فحسب، بل في جميع أسواق منطقة الشرق الأوسط.

النظر للمستقبل بإيجابية

ما هي أبرز التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في فلسطين؟

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو في أي اتجاه ستذهب منطقة الشرق الأوسط ككل، خصوصاً إن الإقتصاد هو انعكاس للأوضاع السياسية الحاصلة. فالمنطقة على شفير الهاوية، لا سيّما في ظل التطورات السياسية المتعلقة بالعراق والولايات المتحدة وإيران، لذا نأمل أن تتخطى المنطقة هذه المرحلة الصعبة لأن أي تطور سلبي في الأمور السياسية ستكون آثاره كارثية على المستويات كافة، سواء الإقتصادية أو الإنسانية وغيرها. وأدعو الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى إلى التحلي بالتفاؤل والنظر إلى المستقبل بإيجابية والتمسك بالأمل لأن الأوضاع ستتغير عاجلاً أم آجلاً ولن تبقى على ما هي عليه، صحيح أن المنطقة ككل تمر في مخاض عسير، لكن في النهاية لن يصح إلا الصحيح.

”صحيح أن المنطقة ككل تمر في مخاض عسير، لكن في النهاية لن يصح إلا الصحيح“

“



محمد الريماوي مدير عام شركة تمكين للتأمين

التأمين الرقمي والحاجة لسرعة سن التشريعات ومباشرة التطبيق

في خضم وزخم متغيرات الثورة الصناعية الرابعة ومخزجاتها والتي تجلت على وجه الخصوص برقمية تقديم الخدمات للجمهور في القطاع الخدماتي العالمي، وتطبيقات الذكاء الإصطناعي والتقنيات الحديثة التي من شأنها تسهيل الحصول على الخدمات من قبل الجمهور عن بعد وتحويل العمليات التشغيلية إلى عمليات رقمية دون الحاجة إلى زيارة مقرات الشركات ذات العلاقة، وقد ثبت ذلك خلال أزمة كورونا التي شلت جميع المرافق العامة والخاصة في كل دول العالم، وهنا يكمن السؤال: متى سيصبح إصدار وثيقة التأمين رقمياً ودفع القسط من خلال بطاقات البنوك. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية مشكورة بدأت فعلياً بدراسة الأمر والإطلاع على تجارب دول سبقتنا في إطلاق خدمات التأمين الرقمي، وهنا تقع المسؤولية على عاتق شركات التأمين لكي تهين أنظمتها وكادرها للاستجابة للتشريعات المزمع إصدارها والتي نأمل إصدارها بأسرع وقت ممكن، والتي من شأنها تحقيق العديد من المنافع الرئيسية لكل من المشترك والشركة على حد سواء، فالمشترك يستطيع الحصول على وثيقة التأمين عن بعد ودفع القسط إلكترونياً، والشركة على المدى البعيد ستحقق وفرة في التكاليف.

تمكين للتأمين بادرت بإنجاز أول نظام فني محوسب في قطاع التأمين الفلسطيني بأدمغة فلسطينية وبخبرات شبابنا الفلسطيني، نظام مهين للتأمين الرقمي حال إصدار القوانين ذات العلاقة، ويستطيع تنفيذ خدمات رقمية تعمل على إدارة وثائق التأمين السارية في الوقت الحالي.

”متى سيصبح إصدار وثيقة التأمين رقمياً ودفع القسط من خلال بطاقات البنوك؟“



هذه الحزمة من الخدمات النوعية الرقمية تهدف إلى محاكاة التحول الرقمي العالمي في الخدمات المقدمة، والتي سيعلن عنها رسمياً خلال العام الحالي، في ظل سعي الشركة إلى تقديم أفضل الحلول والخدمات التأمينية لمشتريها من الأفراد والمؤسسات، لضمان سرعة وسهولة الإتصال والتواصل معهم.

حيث تزمع الشركة على إطلاق خدمة نافذة المشتركين الإلكترونية Tamkeen Customers' Portal وتطبيق الهاتف الخليوي Tamkeen Mobile والنظام الإلكتروني للهيئات والمراكز الطبية Tamkeen eMED ، وتعتبر هذه الخدمات الأولى من نوعها التي تقدم في قطاع التأمين الفلسطيني، وفيما يلي ملخص عن الخدمات المذكورة:

أولاً : نافذة المشتركين الإلكترونية Tamkeen Customers' Portal

حيث تهدف هذه الخدمة إلى تسهيل الإتصال والتواصل مع المشتركين من المؤسسات والشركات وضمان السرعة في التعامل مع شركة تمكين للتأمين، حيث تتيح لمسؤولي التأمينات في المؤسسات والشركات من مشتري التأمين الصحي أو التأمينات العامة الإطلاع على وثائق التأمين الخاصة بمؤسساتهم والملاحق ذات العلاقة بالإضافة إلى الإطلاع على كشف الحساب والرصيد المالي وأيضاً تتيح البوابة الإلكترونية طلب تحديثات أو تعديلات على وثائق التأمين السارية، والحصول على اشعارات خاصة بالتجديد أو أية مراسلات من شركة تمكين للتأمين ذات العلاقة بوثائق التأمين السارية لاستكمال إجراءات المصادقة عليها من قبل الشركة.

ثانياً: تطبيق الهاتف الخليوي Tamkeen Mobile

وهو تطبيق خاص بشركة تمكين للتأمين وفي مرحلته الأولى يحتوي التطبيق على ميزات خاصة لمستخدمي (برنامج صحي) المستفيدين من خدمات الرعاية الطبية حيث يتيح لهم من خلال ادخال رقم بطاقة التأمين الصحي العديد من الميزات والخصائص منها الإطلاع على كشف تفصيلي للمعالجات الطبية الخاصة التي أجراها المستفيد، بالإضافة إلى الإطلاع على الشبكة الصحية الإلكترونية لتحديد المركز الطبي الأقرب للموقع الجغرافي للمستفيد والحصول على اشعارات استخدام بطاقة التأمين الصحي، وتسعى الشركة في المراحل اللاحقة لتضمين هذا التطبيق على العديد من الخدمات الرقمية النوعية لجميع المشتركين ولمختلف البرامج التأمينية.

ثالثاً : النظام الإلكتروني للهيئات والمراكز الطبية Tamkeen eMED

وهو نظام إلكتروني خاص بالموردين المعتمدين لتزويد خدمات الرعاية الطبية والصحية من هيئات ومراكز طبية ضمن برنامج التأمين الصحي (صحتي) باستخدام البطاقة التي تُزود للأفراد المستفيدين من برنامج التأمين الصحي.

Tamkeen eMED نظام خاص يجعل جميع التعاملات بين شركة تمكين للتأمين والهيئات الطبية، الأطباء والمراكز الطبية تعاملات رقمية بعيداً عن التعامل الورقي التقليدي، مما يوفر الجهد والوقت، حيث تستطيع المراكز الطبية تسجيل بيانات المريض، ووصف العلاج اللازم، والحصول على موافقات صرف العلاج من الشركة إلكترونياً.

وتم ربط النظام مع تطبيق خاص على هواتف موظفي دائرة التأمين الصحي (ذوي الصلاحية) بهدف ضمان سريان عمل الهيئات الطبية بكفاءة وفعالية والسرعة في التعامل وتقديم أفضل خدمات الرعاية الطبية لمستخدمينا وعلى مدار الساعة دون أي تأخير.

” Tamkeen eMED نظام خاص يجعل جميع التعاملات بين شركة
تمكين للتأمين والهيئات الطبية، الأطباء والمراكز الطبية تعاملات رقمية
بعيداً عن التعامل الورقي التقليدي، مما يوفر الجهد والوقت“



إن هذه الخدمات والعديد من الخدمات اللاحقة هي نتاج مجهود مشترك من قبل فريق تمكين للتأمين وشركة المستقبل لأنظمة المعلومات (FIS) التي نفذت نظام RHODES وهو أول نظام فني محوسب في قطاع التأمين الفلسطيني بأدمغة فلسطينية وبخبرات شباننا الفلسطيني. وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة الشركة للتحويل الرقمي والإستفادة مما تقدمه التكنولوجيا الحديثة في تحسين خدمات التأمين المقدمة للمشاركين حيث أن قطاع التأمين في فلسطين لا يزال بحاجة ماسة لدمج التكنولوجيا مع طبيعة عمل شركات التأمين مما يؤثر ايجاباً على جودة الخدمات المقدمة للجمهور، والتي من شأنها إتاحة المجال أمام شركات التأمين الفلسطينية للإبداع والتنافس في تحسين جودة الخدمات المقدمة للحصول على مستوى رضا عالي وتخفيض الوقت والجهد المبذول بالإضافة إلى مواكبة التوجهات العالمية.



ماهر الحسين الأمين العام للاتحاد الأردني



الأوضاع الإقتصادية للاتحاد الأردني لشركات التأمين وشركات التأمين العاملة في الأردن خلال وبعد جائحة كورونا

نبذة مختصرة عن دور الاتحاد في خدمة قطاع التأمين في الأردن

الاتحاد الأردني لشركات التأمين هو مؤسسة مهنية غير ربحية ويسعى لتقديم خدماته لأعضائه وللمواطنين من خلال المكاتب العاملة في مختلف محافظات المملكة والبالغه (32) مكتب، ومن أبرز وأهم أهداف الاتحاد هو نشر الوعي التأميني ورفع كفاءة منتسبي قطاع التأمين محلياً وعربياً، إذ يحرص الاتحاد على عقد المؤتمرات والندوات التي تناقش مستجدات التأمين العربي والعالمية إلى جانب دوره في التدريب وعقد الدورات التدريبية وفقاً لخطة تدريبية مصممة لتلبية احتياجات العاملين في شركات التأمين لإستثمارها لخدمة المواطنين بالشكل الأمثل والأنسب، كما وأن للمؤتمرات دور كبير في دعم وتطوير ونمو صناعة التأمين في المنطقة العربية وعلى مستوى عالمي، حيث تعتبر هذه اللقاءات فرصة للقاء القيادات التأمينية من مختلف بلدان العالم، إضافة إلى الدور الذي يسهم به في تبادل الخبرات بين أسواق التأمين، والإطلاع على آخر المستجدات في صناعة التأمين حول العالم والذي يمس بشكل مباشر الحياة الإقتصادية والصناعية والتجارية.

دور الاتحاد الأردني لشركات التأمين في دعم قطاع التأمين الأذني

إن الاتحاد الأردني لشركات التأمين يعمل على تعميق أسس الشراكة مع كافة المؤسسات الإقتصادية وعلى رأسها إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين بصفتها الجهة الرقابية على القطاع وذلك لدعم قضايا التأمين، ويتجلى هذا التعاون والتنسيق المستمر بين الاتحاد والمؤسسات والجهات الرسمية والخاصة من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة معها، والتي كان لها الدور الواضح في الحد من استنزاف أموال الشركات خلال السنوات السابقة بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع الجهات المتعاقدة مع الاتحاد بكل سلاسة وسهولة في ظل استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في خدمة عملائها، حيث كان الاتحاد سباقاً في أنتمة أعمال التأمين الإلزامي للمركبات وتبادل المعلومات المتعلقة بالحوادث المرورية وإرسال وثائق التأمين إلكترونيا لإدارة ترخيص المركبات والسواقين لتجديد ترخيص المركبات.

ويعد قطاع التأمين من أبرز القطاعات المالية الحيوية التي تسهم في دعم عجلة الاقتصاد الوطني في المملكة وذلك انسجاماً مع مبدأ أن "الإقتصاد المتطور بحاجة إلى تأمين متطور" حيث يعتبر هذا المبدأ مطلب أساسي في تعزيز التوعية التأمينية، وتتمثل منهجية التوعية التأمينية لتعزيز الثقة ما بين حملة وثائق التأمين وشركات التأمين، وهنا يأتي دور الاتحاد وذلك من خلال اعطاء التأمين دفعة تشييطية بين الحين والآخر لتعزيز ثقة المواطنين بشركات التأمين ومنتجاتها، وهذا ما يحاول جاهدأ الاتحاد تنفيذه على أرض الواقع من خلال بذل كافة الجهود وتسخير كافة الإمكانيات والعمل بروح الفريق الواحد بالتنسيق مع شركات التأمين لزيادة الوعي التأميني بكافة أشكاله، علاوة على الدور المهم للتأمين في حماية الممتلكات العامة والخاصة .

بالإضافة إلى أن التأمين يعتبر صناعة عالمية فلا يستطيع سوق التأمين الأردني الإنطواء على نفسه وعدم التواصل مع الأسواق العالمية، حيث يرتبط قطاع التأمين بعلاقات طيبة مع مختلف القطاعات الإقتصادية والتجارية والصناعية، ويعتبر وسيلة للتواصل بين قيادات هذه القطاعات من خلال مناقشة كافة المواضيع المشتركة وتعميق أوجه التعاون فيما بينها، وتبادل الخبرات، ويسعى الاتحاد جاهدأ من خلال عقد مؤتمرات العقبة الدولي للتأمين بشكل دوري مرة كل سنتين والذي يعتبر واحداً من أهم المؤتمرات التأمينية الإقليمية لا بل العالمية، وذلك للنجاح الكبير الذي حققه

” يحرص الاتحاد على عقد المؤتمرات والندوات التي تناقش مستجدات التأمين العربي والعالمي إلى جانب دوره في التدريب وعقد الدورات التدريبية وفقاً لخطة تدريبية مصممة لتلبية احتياجات العاملين في شركات التأمين لإستثمارها لخدمة المواطنين بالشكل الأمثل والأنسب“



باستقطاب مشاركة واسعة من كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والعالمية إلى مناقشه العديد من المواضيع المتعلقة بالتأمين وآخر المستجدات الفنية والقانونية بكافة أشكالها.

تقييم الوضع الإقتصادي قبل جائحة كورونا

إن الوضع الاقتصادي حول العالم للأسف في تدهور مستمر نتيجة جائحة كورونا، وهذا الأمر ينعكس سلباً بشكل مباشر على سوق التأمين الأردني، حيث أن سوق التأمين في الأردن هو سوق صغير وقدرة المواطن الشرائية ضعيفة ، بالتالي لابد من وضع خطط لضبط النفقات، وإعادة النظر في السياسات المتبعة نتيجة للظروف الإقليمية المستجدة، لنتمكن من الصمود والإستمرار في ظل التحديات الضاغطة والعقبات الكثيرة التي تواجه القطاع، الأمر الذي أدى الى تراجع القطاع عن بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، مما أدى إلى تكبد خسائر كبيرة خلال السنوات الاخيرة، حيث أن التأمين الإلزامي للمركبات يشكل التحدي الأكبر لقطاع التأمين بسبب خسائره والنزيف المستمر نتيجة هذا النوع من التأمين الذي كبد الشركات خسائر زادت عن 250 مليون دينار منذ إقرار مبدأ التأمين الإلزامي وبدء العمل بنظام التأمين الإلزامي للمركبات عام 1985.

والجدير بالذكر أن القطاع يضم (24) شركة تأمين وهذا عدد كبير قياساً بحجم السوق المحلية الصغيرة التي تبلغ قرابة ال 612 مليون دينار سنويا فقط ، الأمر الذي يجعل عملية اندماج الشركات هو أحد الحلول المقترحة في السوق لزيادة كفاءة الشركة مالياً ورفع قدرتها الإحتفاظية من الأخطار، وبالتالي إثراء القطاع بخدمات نوعية جديدة ومميزة.

الوضع الإقتصادي لسوق التأمين بعد أزمة (جائحة كورونا)

يواجه قطاع التأمين في الأردن مجموعة من التحديات من أبرزها المتعلقة بالإطار الإقتصادي للبلد والقدرة الشرائية للمؤسسات والأفراد خصوصاً في ظل الأزمة الحالية بسبب جائحة كورونا، ونظراً لتدني الأوضاع الإقتصادية التي يمر بها الأردن أسوة بجميع دول العالم العربية والأجنبية والتي تمثل حالة شبه شلل كامل للإقتصاد خلال فترة الإغلاق التي امتدت لقرابة الشهرين، لابد من وضع استراتيجيات للتعامل مع الظرف الراهن بكل موضوعية واقتدار حيث يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تساعد في التنمية الإقتصادية في الدولة، وانطلاقاً من أهمية قطاع التأمين والدور الحيوي الذي يلعبه في المساهمة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني، ومن أجل استمرار العمل في سوق التأمين الأردني وتقليل الآثار الإقتصادية التي تمر فيها المملكة من أوضاع اقتصادية صعبة للغاية الامر الذي أدى إلى تراجع الإستثمارات الجديدة ومحدودية المشاريع الخاصة بالبنية التحتية، وتوقف قطاعات عن العمل لفترة طويلة ووجود قطاعات ما زالت مغلقة حتى تاريخه، والتي شكلت جزءاً مهماً من الآثار السلبية التي سببها هذا الوباء على الإقتصاد الأردني بكافة قطاعاته، كان لا بد من قيام الحكومة بإصدار عدد من أوامر الدفاع والقرارات الإقتصادية لتحفيز الإقتصاد وتقليل الأضرار على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ما هي أبرز التحديات التي واجهت شركات التأمين في ظل الجائحة

حاول قطاع التأمين في الأردن مواكبة التطور السريع للحدث وبحث الآليات التي يمكن من خلالها توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك لدعم الإقتصاد الوطني، حيث أن شركات التأمين تحاول حسب إمكانياتها التقليل من الآثار السلبية لتوقف النشاط الإقتصادي، وذلك عن طريق الإستمرار في تقديم الخدمات بواسطة العمل عن بعد.

أبرز التحديات والمعوقات التي واجهت قطاع التأمين وأثرت بشكل سلبي على أدائه:

- تأثرت إيرادات شركات التأمين من توقف عجلة الإقتصاد وانخفاض النفط و تراجع مؤشرات البورصات العالمية والمحلية.
- إرتفاع المخاطر الإئتمانية من جراء تعطل الأعمال ، الأمر الذي انعكس على قدرة الشركات على دفع أقساط التأمين أو تأجيل سدادها لشركات مما يؤدي إلى انخفاض السيولة والتدفقات

النقدية الأمر الذي أثر سلباً على دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليهم ذوي العلاقة فحوادث السيارات ما زالت موجودة و المراجعات الطبية لا تزال موجودة.

- مصاريف شركات التأمين ضمن المصاريف العمومية ورواتب الموظفين والتي تم صرفها في فترة الحجر الصحي كاملة من دون وجود إيرادات (تدفق نقدي) نتيجة تعطل الأعمال والجدير بالذكر بأن الشركات التي ليس لديها سيولة كافية سوف تتعرض لأخطار كبيرة والتأثير كان جلياً عليها، إضافة إلى أن عدم سداد الأقساط والتباطؤ وانخفاض الأقساط المكتتبة له أثر كبير في رجوع عدد من الشيكات برسم التحصيل خلال هذه الفترة (شيكات المرتجعة).
- ضعف التحصيل الذي نتج عن تراجع وتيرة النشاط الإقتصادي في الدولة، في الفترة آنذاك وبالتالي تراجع عوائد الأقساط التأمينية تبعاً لذلك في فروع التأمين التي ترتبط بعدد من الأنشطة الإقتصادية مثل (قطاع النقل البحري وقطاع الطيران وقطاع التأمينات العامة والسيارات والقطاع الطبي).
- كما أن التأثير قد شمل أرباح شركات التأمين من خلال قيام عدد من الشركات بتأجيل توزيع الأرباح عن أعمال عام 2019 أو تخفيضها أو تعليقها أيضاً أسوة بكافة القطاعات المختلفة والتي كان جزء منها يعاني من ضعف الإنتاج، في ظل عدم توفر خطط لدى الشركات للتغلب على تلك الآثار المترتبة على فيروس كورونا و الصورة غير واضحة في المدة الزمنية لانتهاء تفشي المرض .
- إضافة إلى أن شركات التأمين لا تغطي الأوبئة في العقود الجديدة باعتبارها (جائحة) وهذا يعني لا علاج لها فكيف بإمكانها تغطية تكاليف العلاج دون وجود لقاح ل (كورونا) وفي ظل تلك الظروف تتكفل الدولة في الرعاية الصحية، لربما في المستقبل القريب و بعد انجلاء الأزمة يتم اصدار وثائق جديدة تأمينية لمواكبة المتغيرات لتكيف العقود بشكل أوضح وأوسع.

أبرز الآثار الإيجابية التي حصلت خلال فترة التعامل مع فيروس (كورونا)

- في ظل الظروف التي فرضها وباء كورونا أصبح لزاماً على الشركات العمل من خلال المنصات الإلكترونية الخاصة بشركات التأمين أو المنصات الأخرى التي تشكل قنوات للتوزيع والمبيعات حيث بدأت العديد من الكيانات الإقتصادية في تفعيل المنصات الإلكترونية الخاصة بها حتى يتم انجاز العمل بشكل منتظم، كبديل لتقليل كثافة أعداد الأشخاص الموجودين داخل

”لربما في المستقبل القريب و بعد انجلاء الأزمة يتم إصدار وثائق جديدة تأمينية لمواكبة المتغيرات لتكيف العقود بشكل أوضح وأوسع“



الشركة سواءً كان هؤلاء الأشخاص من الإدارة العليا للشركة أو من موظفين أو عملاء، حيث أن شركات التأمين جميعها تمتلك منصات إلكترونية خاصة بها تتمثل بالمواقع الإلكترونية الخاصة بكل شركة إضافة الى مواقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك، تويتر، لنكدإن الخ)، وتستخدم الشركات هذه المنصات لتسويق منتجاتها ووضع نصوص لبعض الوثائق بطريقة مبسطة بحيث يسهل على العملاء اختيار الوثيقة التي تناسب احتياجاتهم، إضافة إلى الأنشطة التسويقية التي تصاحب الخدمة التأمينية من المنتج إلى المستهلك، وإصدار و تجديد وثائق التأمين و دفع التعويضات ما أمكن (لحفاظ على سلامة العملاء والعاملين بهذه الشركات وتحقيق الحد الأدنى من الإيرادات).

- تم صرف رواتب العاملين في قطاع التأمين بشكل كامل أثناء فترة الحجر الصحي رغم عدم وجود تدفق كالمعتاد في الإيرادات المالية لشركات التأمين أثناء فترة الحجر، حيث جاءت هذه الخطوة للمحافظة على الموظفين العاملين لدى شركات التأمين ومن منطلق التمسك وعدم الإستغناء عن العاملين في هذا القطاع قدر الإمكان والذين يشكلون رأس المال البشري فيها.
- إن قيام الكثير من المؤسسات المؤمنة بسداد الأقساط المترتبة عليها لشركات التأمين وعدم التباطؤ كان له أثر كبير في انعاش السوق وتزويده بإيرادات من شأنها دفع التعويضات .



ندى العريس

مدير إعادة التأمين الإتفاقي
شركة أبكس

وَقَعَ جائحة كورونا على المجتمع وعلى الأفراد، كما على المؤسسات بمختلف أنواعها، بات وقعاً مدمراً تزايد وتضخم مع مرور الأيام والأسابيع والأشهر. وإذا كانت التداعيات طاولت الكلّ من دون استثناء، فإنّها تركّزت بشكل صارخ على الوضع الإقتصادي العالمي، ولأوّل مرّة بهذه الحدة في التاريخ الحديث.

وإذا كانت الأرقام المتعاقبة أشارت، بداية، إلى أنّ أزمة الأقفال المعمّم عالمياً بسبب هذا الوباء قد سجّل انخفاضاً بالحركة تراوحت بين 25 و30 بالمئة، وعلى مستوى أسواق الدول عامة، فإنّ الإنتكاسة التي طاولت أسواق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بدتّ مضاعفة بسبب العمالة الأجنبية التي أُجبرت على المغادرة مع توقّف الأعمال وتعليق الإستثمارات، بينها دولة عظمى هي بريطانيا لم تتمكّن من الصمود، فسرحت مؤسساتها عمّالاً أجنب، ومن كانوا من المواطنين ألزموا بإجازات جبرية بانتظار أن يمرّ الإنكماش الحادّ وتعود الأمور إلى طبيعتها. لكن Covid-19 ظلّ في المرصاد وأطلّ برأسه من جديد ليعيد إدخال الأسواق في دوامة الشلل. وإذا كانت دول الشرق الأوسط وآسيا بدت الأكثر تأثراً فلاّين أسعار البترول، المادة التي تُبنى عليها ميزانيات معظم الدول العربية كي لا نقول كلّها، تراجعت 50 بالمئة من قيمتها، وهذا الإنخفاض هو الأدنى من نوعه منذ عشرين عاماً.

في ظلّ هذا الواقع المأساوي، أُجريت دراسات عديدة، منها واحدة على قطاعي التأمين وإعادة التأمين، أظهرت أنّ تداعيات جائحة كورونا على قطاع التأمين المباشر ستأخذ وقتاً لا يقلّ عن سنتين وقد تمتدّ إلى خمس سنوات، وهذا ما يجب أن تعرفه الشركات. وإلى ذلك، أشارت الدراسة نفسها إلى أنّ معيدي التأمين سيتأثرون من ناحية الخسائر الإكتتابية أكثر من تأثرهم بالإستثمارات، لا سيما في مجال التأمينات العامة على وجه الخصوص، وفي التأمينات على الحياة وإن بنسبة أقلّ.

على أنّ هذه الخسائر تبقى غير محدّدة بشكل واضح، وثمة من يتوقّع وصولها إلى حدود مئة مليار دولار ورّبما 150 ملياراً. وبالفعل، فمنصّات البورصة العالميّة والعربيّة وشاشات وسائل الإعلام الغربي والعربي دأبت منذ أشهر على نشر أرقام جديدة تكشف خسائر شركات معيدي التأمين التي بدأت تعي أنّ الفصلين الثالث والرابع من هذا العام سيكونان مُثقلين بالخسائر، وربما تمّدّد هذا الواقع إلى 2021 وحتى 2022.

من الأمثلة على حجم خسائر معيدي التأمين، هي أنّ شركة Swiss Re أعلنت في بيان لها، أنّها في الربع الأوّل من 2020، تكبّدت خسائر كبيرة، إذا أُضيفت إليها خسائر النتائج المالية للفصل الثاني لهذا العام، قد تصل الحصيلة إلى 1,1 مليار دولار!

أمّا SCOR، شركة الإعادة الفرنسيّة، فقد بدت متفائلة، أوّلاً، عندما صرّحت أنّ مداخيلها الصافية ارتفعت إلى 24 بالمئة، أي ما قيمته 162 مليون يورو وذلك في الربع الأوّل من هذه السنة. لكن سرعان ما تبيّن لها، وهي رابع أكبر معيد تأمين في العالم، أنّ خسائرها في الربع الثاني قد وصلت إلى 136 مليون يورو، وكلّ ذلك بسبب الجائحة.

أمّا Munich Re فقد أعلنت عن تسجيل خسائر تصل إلى 700 مليون يورو في الربع الثاني من السنة جراء تداعيات كورونا. وبالإنتقال إلى المعيد QBE، فقد سجّل خسائر وصلت إلى 750 مليون دولار في النصف الأوّل من السنة في فروع تأمينيّة مختلفة.

لذلك، وفي ظلّ هذه الأوضاع الإقتصاديّة غير المسبوقة لقطاعي التأمين المباشر والإعادة، فإنّ على هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في دول العالم كافة، ولا سيّما في دولنا العربيّة، أن تلعب دوراً انفاذياً باختراعها حلولاً ومخارج كي لا تتهاوى أعمدة هذا القطاع، مع التشدّد الرقابي ومضاعفته، فضلاً عن ضرورة إطلاقها حملات لتنشيط القطاع والتدقيق في كفيّة سير العمليّات التأمينيّة بشكل سلس وواضح، منعاً لانهايار البعض من الشركات التي تفتقر إلى خطة عمل تمنحها الإستمراريّة، في ظلّ هذه الكارثة وأي كارثة من نوع آخر قد تحصل.

لقد بدا فيروس Covid-19 بمثابة جرس إنذار لتحذير الشركات وإلزامها بخطة إنفاذيّة بديلة إذا ما حصلت كارثة، وإذا استمرّت الفيروسات في التوالد، فإن مستقبل القطاعات الإقتصاديّة برمتها، وأوّلها قطاع التأمين، سيكون مظلماً للغاية إن لم يتمّ تدارك الأمور. وما تجدر معرفته هنا هو أنّ هيئات التصنيف العالميّة Rating Agencies، وعلى رغم نظرتها السلبية لقطاع التأمين، فإنّ رقابة متشدّدة ودائمة ستؤدّي إلى إعادة نظر تلك الشركات في تصنيفها من سلبي إلى إيجابي، ومنها: AM Best، S&P، FITCH وغيرها.



نضال خليل

مدير دائرة التأمين على الحياة
شركة ترست للتأمين



التأمين على الحياة بين القبول والرفض

يعتبر فقدان الدخل بسبب الوفاة أو العجز هاجساً لدى رب الأسرة الذي يحاول أن يتعايش مع هذا الهاجس ويتوخى كل السبل الممكنة لتحقيق أقصى درجات الطمأنينة بالتدبر وإيجاد دخل بديل لأسرته بعد وفاته وذلك عن طريق ادخاره مبلغ مالي أثناء حياته الأمر الذي يشق عليه يضع على كاهله نفقات شهرية إضافية غير مبرمجة ولا مدروسة.

التأمين على الحياة يتخطى هذا الصدع في مستقبل الأسرة والذي يحدث بعد وفاة رب الأسرة ليوفر لها الحياة الكريمة وذلك بمنحها تعويضاً مادياً عن فقدان هذا الدخل يتناسب هذا التعويض مع مقدار الخسارة المادية التي حدثت.

إن هذه المهمة التي يتولاها التأمين على الحياة تعتبر أساساً لقيامه ونشأته وتطوره عبر الزمن ليصبح اليوم من أهم التأمينات على الإطلاق التي تلامس حاجات الأفراد التي تزخر بها الحياة لضمان الدخل البديل أو الإدخار مبلغ يعجز عن توفيره الشخص إلا من خلال برنامج مالي مرتبط بالتأمين على الحياة أو لتقديم هذا التأمين كأحد الضمانات الشخصية لسداد دين شخصي أو قرض بنكي تكفله بسداد دينه في حال فقد دخله بسبب الوفاة، ومن هنا تكمن أهمية التأمين على الحياة اقتصادياً واجتماعياً بحيث يحافظ التأمين على الحياة على حفظ الحقوق بعد الوفاة عن طرق سداد القروض للأشخاص ومؤسسات الإقراض المختلفة مما يساعد على استمرارية دوران عجلة الإقتصاد بالشكل الصحيح وعدم تعثرها من جهة وعدم اللجوء إلى طرق أخرى لتحصيل هذه

**” يحافظ التأمين على الحياة على حفظ الحقوق بعد الوفاة عن طرق
سداد القروض للأشخاص ومؤسسات الإقراض المختلفة مما يساعد
على استمرارية دوران عجلة الإقتصاد بالشكل الصحيح وعدم تعثرها“**



الحقوق وتكون عواقبها الإجتماعية والإقتصادية وخيمة كما أنه يخلق الشعور بالأمان لدى الأفراد من الأخطار التي تهدد أسرهم بفقدان الدخل ليكونوا أفراداً فاعلين ومؤثرين في المجتمع كما أن التأمين على الحياة يتطلع بأهمية تنطوي على تكوين محفظة إدخارية للأفراد المساهمين لتكون لهم سنداً وعوناً لمواجهة تحديات الحياة من جهة أو لتضمن لهم حياة رغدة وشيخوخة كريمة من جهة أخرى وذلك من خلال برامج التأمين الحياة الإدخارية أو ما يسمى ”برامج تكوين رأس المال“ حيث أن هذه البرامج تعد إدخاراً اجبارياً وأقل عرضة لسحب هذه المدخرات قبل موعدها، بالإضافة إلى وجود الحماية الفورية و بمنظور آخر فإن هذه البرامج تتبناها الدول و الحكومات في مختلف دول العالم على شكل نظام التأمينات الإجتماعية أو الضمان الاجتماعي الذي تعتبره هذه الدول أفضل البرامج لحل المشاكل الإجتماعية المتأتية من فقدان الدخل وأفضل وسيلة لضمان حصول المتضرر للتعويض المستحق له.

يقف البعض أمام هذا المنتج بقبول وسكينة وارتياح داخلي أما البعض الآخر فيقابله برفض وامتناع ونفور أما الأفراد المصنفين له يعتبرونه الملاذ والمنقذ لمشكلة مالية لا يكونوا موجودين لحلها أما الراضين للتأمين على الحياة فهم نوعان: النوع الأول لا يؤمن فكرة التأمين على الحياة لضعف الثقافة والإطلاع على تطور الحلول المالية عبر الزمن ومواقبتها للمشاكل المالية التي تحدث للأفراد، أما النوع الثاني فإنه يعزو رفضه إلى قناعات دينية وروحانية معينة مرتبطة بالغيب والآجال. إن نسبة التأمين على الحياة في فلسطين هو الأدنى بين الدول حيث تصل إلى 2% من اجمالي المحفظة التأمينية مقارنة مع الدول المجاورة على سبيل المثال الأردن يشكل تأمين الحياة 14% من إجمالي المحفظة التأمينية وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل تأمين الحياة 38% من اجمالي المحفظة التأمينية.

التحديات والحلول المبتكرة

يعتبر السوق الفلسطيني سوقاً واعداً رغم ما يحيط به من تحديات وعوائق تحدد في مسيرة نموه وتطوره حيث إن انتاج التأمين على الحياة على مدار العشر سنوات الأخيرة شهد نمواً ملحوظاً مدعوماً بتأمينات الحياة الخاصة بالمقترضين التي أصبحت بناءً إلى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية إجبارية وجزءاً أساساً في الضمانات التي يأخذها المصرف على الأفراد لمنحهم تسهيلات نقدية .



حيث تتمثل هذه التحديات التي تقع على عاتق شركات التأمين بنشر الوعي التأميني بشكل عام والتأمين على الحياة بشكل خاص على اعتباره ضرورة من ضرورات الحياة يحافظ فيه المواطن على ممتلكاته ودخله من الأخطار المختلفة ومواكبة تطور التأمين العالمي وطرح منتجات تأمينية للتأمين على الحياة تتناسب مع حاجة المجتمع الفلسطيني وذلك بالإعتماد على كوادرفنية عالية الكفاءة واعتماد خطط تسويقية ناجعة تتناسب مع طبيعة مجتمعنا الفلسطيني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عبر وسائل مبتكرة تصل لكل الشرائح المجتمعية وعمل شركات استراتيجية مع مؤسسات اقتصادية ومالية أخرى خاصة في غياب الضمان الاجتماعي الذي يتطلع على توفير الحياة الكريمة للمواطن بعد سن التقاعد.

هيئة الرقابة على التأمين:

إن هيئة الرقابة على التأمين بما تمثله من قوة القانون أيضاً يقع عليها مواجهة التحديات لدعم وجود وضمود واستمرارية شركات التأمين من جهة وعلى الحفاظ على توفير أفضل خدمة تأمينية للمواطن وذلك من خلال إصدار النصوص القانونية المختلفة وبالتنسيق مع كل مؤسسات دولة فلسطين بحيث أنها يجب تراعي في نفس الوقت حقوق شركات التأمين من الإحتيال والغش والخداع أو من تسريب التأمينات المحلية إلى خارج فلسطين مما يترك أثراً سلبية على شركاتنا المحلية أو من تسريب هذه التأمينات إلى مؤسسات ليس لها علاقة بالتأمين لتحل محل شركات التأمين. لذا فإن هيئة الرقابة على التأمين يقع على عاتقها مسؤولية جمة في حماية المواطن بتوفير بيئة آمنة للحصول على التأمين الذي يحتاج إليه وحماية شركات التأمين من خلال تطبيق عادل للأسعار ومنع أي تدخل أجنبي في السوق الفلسطيني أو حتى تدخل من أي مؤسسة غير مرخص لها بالعمل بالتأمين بأعمال التأمين في المجتمع الفلسطيني، أما على المستوى الإجتماعي فإن مهمة الرقابة على التأمين تكمن في بث ثقافة التأمين على الحياة بين الأسر مع بيان أهميته في الإحتفاظ على الإستقرار الإجتماعي والحفاظ على هذه الأسر من التفكك والضياع.

إن التأمين على الحياة ضرورة من ضرورات الحياة للأفراد والمؤسسات على حد سواء مما يشكله من حماية مجتمعية وحماية اقتصادية ولا بد للجميع الحصول عليه كل بما يتناسب مع حالته المادية والبرنامج الذي يتناسب مع وضعه الإجتماعي سواء كان لأجل حماية دخله أو لأجل تكوين وادخار مبلغ مالي محدد وبغض النظر عن شركة التأمين التي تقوم بالإكتتاب هي شركة ذات طابع إسلامي أو لا حتى نحقق الغاية من التأمين وهي الحماية للجميع.



عطية موسى

مساعد المدير العام للتطوير والتخطيط
الإستراتيجي
شركة ترست للتأمين



التخطيط الإستراتيجي لشركات التأمين

التعريف الأشمل للتخطيط الإستراتيجي:

هو عبارة عن تخطيط بعيد المدى للشركة ويمكن أن يكون لمدة عام أو ثلاثة أعوام وربما أكثر ويأخذ في الإعتبار عند البدء بالتخطيط المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة ويحدد القطاعات والشرائح السوقية المستهدفة بوضع أسلوب فعال للمنافسة. وفي أغلب الأحيان التخطيط الإستراتيجي يجيب دائماً على سؤال "إلى أين تذهب وتتجه الشركة" مع الأخذ في الإعتبار الرؤية المستقبلية للشركة وعلاقتها الداخلية (دوائرها) مع البيئة التي تحيط بها (بيئة العمل).

تكمن أهمية التخطيط الإستراتيجي لشركات التأمين في :

١. تحديد نقاط القوة والضعف لدى الشركة.
٢. رسم خريطة طريق متكاملة نحو المستقبل للشركة بوضع أهداف قابلة للتحقق والقياس.
٣. الإستفادة من مواطن القوة لدى الشركة.
٤. معالجة وتجنب نقاط الضعف لدى الشركة.
٥. تحديد الفرص من أجل خوض المنافسة والعمل على تصحيح الأخطاء.

”التخطيط الإستراتيجي يجيب دائماً على سؤال ”إلى أين تذهب وتتجه الشركة“ مع الأخذ في الإعتبار الرؤية المستقبلية للشركة وعلاقتها الداخلية (دوائرها) مع البيئة التي تحيط بها (بيئة العمل) ”



٦. الإستفادة من تجارب المنافسين وتحديد الفرص الإستثمارية المتاحة.
٧. تحديد المخاطر و مصادر التهديد و العمل على تجنبها.

كما يساعد التخطيط الإستراتيجي للشركات في :

١. تحقيق التفاعل الإيجابي مع التغيرات الحادثة في ظروف و بيئة الأعمال ما يوفر مرونة في التنظيم و سرعة في توظيف المعلومات.
٢. الإستفادة الحقيقية من الكفاءات المتوفرة لدى الشركة.
٣. التمكن من الإستفادة من المستجدات التكنولوجية في تسيير الأعمال و رفع كفاءة الأداء.

على سبيل المثال نطرح هنا مثلاً وهو كيف لشركات التأمين من الإستفادة من الثورة التكنولوجية الهائلة التي تتقدم في ما يعرف في تطبيقات الهاتف المحمول وكيف يمكن للشركات وضمن خطة مستقبلية من تطبيق وتهيئة البيئة من أجل ادخال هذه التكنولوجيا في العمل كمثال والإستفادة من تطبيقات الموبايل في زيادة سرعة معالجة الحوادث وأيضاً زيادة مبيعات الشركات من خلال ايجاد آلية لطريقة الدفع وتهيئة البيئة القانونية لذلك بالتعاون مع الأطراف المشرعة.

وتزيد أهمية وجود تخطيط استراتيجي للشركات بسبب تنوع الظروف المؤثرة على بيئة أعمالها و التي تشمل عوامل كثيرة منها :

١. معدلات النمو الإقتصادي و معدلات التضخم في بيئة العمل.
٢. سداد الإلتزامات.
٣. معدل الأجور.
٤. مستوى دخل الفرد و مستويات المنافسة.
٥. الموارد البشرية التي تتواجد في الشركات و مستوى التأهيل و طبيعة التغير في نمط الحياة.
٦. نشاط العملاء و قدراتهم الشرائية و المستويات التعليمية.
٧. المهارات الفنية المتاحة و طبيعة استخدام الموارد المادية المتاحة.
٨. التطور التكنولوجي الهائل في مجال الأنظمة والمعلومات .

كما و يساعد التخطيط الإستراتيجي للشركات في تحديد القيمة المضافة التي تتحقق خلال العمل وتشجيع ورفع مستوى الإبتكار و طبيعة إنتاج المزيد من الإبداع لحل مشكلات العمل و التحسين المستمر للكفاءة الإنتاجية و تحقيق الأهداف.

و يتسم التخطيط الإستراتيجي للشركات بضرورة التحقق دائماً من :

١. سلامة القرارات التي يتم اتخاذها .
٢. الإشراف المستمر على تنفيذ تلك القرارات.
٣. متابعة تنفيذ مراحل عملية التخطيط من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية والموافق عليها من مجلس الإدارة أو الإدارة العليا .
٤. التركيز على الفاعلية و التعاون و التركيز على الكفاءة و توظيف الخبرات المتنوعة .
٥. مساعدة العاملين كافة على تفهم أهداف التخطيط الإستراتيجي المطلوب تحقيقها و المكانة السوقية التي ترغب الشركات بالوصول إليها .

٦. المساهمة في تحديد الإطار العام للعمل في الشركات و تصميم رؤية عمل مدروسة تركز على المستقبل و تتناسب مع التوجه المستقبلي للشركات و تعبر بصياغة محكمة عن الرؤية المتفق عليها .
٧. الإستعداد للتعامل مع متغيرات بيئة الأعمال و استشراف تحديات المستقبل .

الإطار الزمني :

كما يساهم التخطيط الإستراتيجي للشركات في تلبية متطلبات التنافسية في بيئة الأعمال و تحديد مقدار التقدم الذي تحققه الشركات في الوصول لأهدافها وفق الإطار الزمني المحدد بشكل يعكس رؤية واضحة و متكاملة عن الإطار العملي المنظم داخل المؤسسة و دقة و وضوح الغايات التي تميز الشركات عن بعضها البعض و تعبر عن مستوى التنظيم الإداري داخل العمل و القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في إطار السياسات العامة للشركات.

القياس ومعرفة النتائج:

على المخططون ومن لهم علاقة بذلك مراجعة الخطط باستمرار والتعديل عليها ومواكبة التطورات المحيطة سواء في بيئة العمل الداخلية أو الظروف التي تعمل فيها مثل التأثير الإقتصادي والسياسي وغيرها .

ولا حرج في حال حدوث أي تأثير أن يتم تعديل الخطة بما يتناسب مع التأثير الجديد ويحفظ الشركة من أي خسارة أو خطر قد تواجهه ان استمرت على الخطة بدون تعديل.

في النهاية أستطيع أن أقول أن التخطيط الإستراتيجي ووضع خطط عمل مستقبلية هي بمثابة المظلة المستقبلية والإطار العام لتقدم الشركة وهو يحميها من خطر بمدى لا يقل عن وجود اتفاقيات إعادة تأمين للشركة نفسها.

هل تعلم؟

أن مصطلح الإصابات الجسمية العرضية

(Accidental Bodily Injury)

هو تعبير شائع الإستعمال في وثائق التأمين ضد

المسؤولية، ويقصد به تحديداً الأضرار الجسمية

التي تلحق بالأشخاص تمييزاً لها عن الأضرار

المادية التي تلحق بالمتلكات .





tendite italiane

In occasione del quarantesimo anniversario (1923) del nostro paese, la Banca d'Italia ha pubblicato un volume che raccoglie le tendite italiane dal 1923 al 1962. Il volume è diviso in due parti: la prima parte riguarda le tendite in lire e la seconda parte riguarda le tendite in lire e in lire e in lire.

Tendite italiane	
Anno	Valore
1923	100
1924	105
1925	110
1926	115
1927	120
1928	125
1929	130
1930	135
1931	140
1932	145
1933	150
1934	155
1935	160
1936	165
1937	170
1938	175
1939	180
1940	185
1941	190
1942	195
1943	200
1944	205
1945	210
1946	215
1947	220
1948	225
1949	230
1950	235
1951	240
1952	245
1953	250
1954	255
1955	260
1956	265
1957	270
1958	275
1959	280
1960	285
1961	290
1962	295

أهم الأخبار



أخبار الاتحاد

عام 2020

عدد 20

اجتماع مع اللجنة القانونية



جانب من اجتماع عقده الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين اليوم مع اللجنة القانونية لمناقشة بعض القضايا المتعلقة في قانون التأمين، ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة من الاجتماعات الخاصة باللجنة القانونية

pif.org.ps

الموقع الإلكتروني للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين الآن بتصميم جديد وأسهل، ليوفر لكم كل المعلومات التي تحتاجونها عن الاتحاد وعن شركات التأمين وأنواع التأمينات المختلفة، والدورات التدريبية التي يقدمها الاتحاد.

اجتماع مع المجلس الأعلى للقضاء



عقد اجتماع يوم الخميس 09 كانون الثاني 2020 مع رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار عيسى أبو شرار ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والأمين العام للاتحاد لمناقشة بعض الأمور الخاصة في قطاع التأمين.

اجتماع تسوية المطالبات



عقد الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين اجتماع مع لجنة تسوية المطالبات وذلك لمناقشة العديد من الأمور التي تهم الطرفين.

توقيع اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأردني



زار وفداً من سوق التأمين الفلسطيني برئاسة أنور الشنطي رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، أمس الثلاثاء، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وبحضور نائب الرئيس الأستاذ أحمد مشعشع وأعضاء مجلس الإدارة نهاد الأسعد وسعيد الدويكات، والأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين نسرين الحنبلي؛ لبحث أوجه التعاون المشترك بين الطرفين والإطلاع على التجربة الأردنية في إصدار وثائق التأمين الإلزامي للمركبات وتوقيع اتفاقية التعاون المشترك بينهما.

تعزيز العلاقات العربية المشتركة، الأردن وفلسطين يوقعان اتفاقاً للارتقاء بسوقي التأمين وتطوير المهارات البشرية

تحت إشراف وزارة العمل في عمان، وبحضور مدير عام سوق التأمين الفلسطيني أنور الشنطي، رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين نسرين الحنبلي، وبحضور نائب الرئيس الأستاذ أحمد مشعشع وأعضاء مجلس الإدارة نهاد الأسعد وسعيد الدويكات، والأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين نسرين الحنبلي؛ لبحث أوجه التعاون المشترك بينهما.

يهدف الاتفاق إلى تعزيز العلاقات بين سوق التأمين الفلسطيني وسوق التأمين الأردني، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير المهارات البشرية، وإصدار وثائق التأمين الإلزامي للمركبات، وتوقيع اتفاقية التعاون المشترك بينهما.

يأتي توقيع الاتفاقية في إطار الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات العربية المشتركة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير المهارات البشرية، وإصدار وثائق التأمين الإلزامي للمركبات، وتوقيع اتفاقية التعاون المشترك بينهما.

يهدف الاتفاق إلى تعزيز العلاقات بين سوق التأمين الفلسطيني وسوق التأمين الأردني، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير المهارات البشرية، وإصدار وثائق التأمين الإلزامي للمركبات، وتوقيع اتفاقية التعاون المشترك بينهما.

يأتي توقيع الاتفاقية في إطار الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات العربية المشتركة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير المهارات البشرية، وإصدار وثائق التأمين الإلزامي للمركبات، وتوقيع اتفاقية التعاون المشترك بينهما.

ويأتي توقيع هذه الإتفاقية إيماناً من الجانبين بأهمية التعاون المشترك في قطاع التأمين الذي يلعب دوراً هاماً وحيوياً في حماية الأفراد والمؤسسات والمدخرات الوطنية، وبهدف الإطلاع على التجربة الأردنية في مجال إصدار وثائق التأمين الإلزامي وآلية عمل المكتب الموحد الأردني. وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية تعاون بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين والإستئناس بتجاربه البلدين في مجال التخطيط الإستراتيجي من خلال الوقوف على الخطط والبرامج والمشاريع في مجالات التأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى التعاون الثنائي في إطار القوانين والتشريعات التي تحكم أعمال التأمين في كلا البلدين والإستفادة من خبرات البلدين في تطوير واستحداث هذه التشريعات بما يخدم صناعة التأمين في البلدين.

وضمن الجولة الميدانية التي قام بها الوفد الفلسطيني برفقة مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين السيد ماهر الحسين ونائبه الدكتور مؤيد ومساعديه الأستاذ ماهر عواد والأستاذ رائد المومني تضمنت زيارة إلى مديرية إدارة ترخيص السواقين والمركبات في - ماركا عمان- تم خلالها تقديم عرض من مدير إدارة ترخيص السواقين والمركبات، وذلك للإطلاع على ارتباط عمل دائرة الترخيص مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين وآلية عمل إصدار الوثائق، كذلك زيارة إلى مكتب الاتحاد داخل حرم ترخيص ماركا ضمن الجولة الميدانية.

وبدوره أعرب الشنطي عن اعتزازه بالدور الذي يبذله الاتحاد الأردني لشركات التأمين في مجال الإرتقاء بالعمل التأميني من خلال تدريب الكوادر التأمينية على الصعيدين المحلي والعربي ضمن البرامج التي يقيمها، وعلى صعيد متصل أضاف الشنطي بأن هذا ما لمسهم من خلال مشاركة كوادر السوق الفلسطيني في برامج الاتحاد كافة تمثلت بمشاركة (54) مشاركاً خلال عام (2019)، ويأتي ذلك لما يتمتع به الاتحاد الأردني لشركات التأمين من ثقة كبيرة بين الأسواق التأمينية في مهنية البرامج والنشاطات التدريبية التي يقيمها على مستوى المنطقة العربية بشكل مميز.



زار وفدا فلسطينياً من سوق التأمين الفلسطيني برئاسة أنور الشنطي رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، إدارة ترخيص المركبات والسواقين، أمس الثلاثاء، ضمن جولة تدريبية في العاصمة الأردنية عمان. واستقبل مدير ادارة ترخيص المركبات والسواقين الدكتور سالم الشماسين، الوفد الفلسطيني برفقة مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين ماهر الحسين ونائبه الدكتور مؤيد ومساعديه الأستاذ ماهر عواد والأستاذ رائد المومني والتي تضمنت زيارة إلى مديرية إدارة ترخيص السواقين والمركبات في - ماركا عمان- والتي تم خلالها تقديم عرض من مدير إدارة ترخيص السواقين والمركبات، وذلك للإطلاع على ارتباط عمل دائرة الترخيص مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين وآلية عمل إصدار الوثائق، كذلك زيارة إلى مكتب الاتحاد داخل حرم ترخيص ماركا ضمن الجولة الميدانية.

اجتماع نظام الإستعلام الرقمي الموحد



جانب من اجتماع اللجنة المنبثقة عن الاتحاد "لجنة متابعة نظام الإستعلام الموحد لتأمين المركبات والحوادث" يوم الثلاثاء الموافق 9/6/2020 في مقر الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

اجتماع مع الجامعة العربية المفتوحة



عقد اجتماع بين الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والجامعة العربية المفتوحة وذلك لبحث سبل التعاون بين الطرفين وتمهيداً لتوقيع مذكرة تفاهم.

اجتماع مع نقابة البصریات



عقد اجتماع بين الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين و نقابة أخصائي البصریات الفلسطينيين، وذلك لمناقشة بعض الأمور التي تهم الطرفين

اجتماع مع اللجنة الصحية



عقد الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين اجتماع يوم 22 كانون الثاني 2020 مع نقابة الطب المخبري وذلك لمناقشة العديد من الأمور التي تهم الطرفين، والعمل على تنظيم العلاقة بين الاتحاد ونقابة الطب المخبري.

توقيع اتفاقية التعاون مع الجامعة العربية المفتوحة



استضاف الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين يوم الثلاثاء الثامن من أيلول 2020 الجامعة العربية المفتوحة- فلسطين، وذلك لتوقيع مذكرة التفاهم وتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين.

ويأتي توقيع هذه الإتفاقية من كل من السيدة نسرين الحنبلي الأمين العام للإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والسيد د. نزار دويكات مدير الجامعة العربية المفتوحة، وذلك إيماناً من الجانبين بأهمية التعاون المشترك في قطاع التأمين الذي يلعب دوراً هاماً وحيوياً في حماية الأفراد والمؤسسات والمدخرات الوطنية، وبهدف تدريب الطلاب الفلسطينيين وتطويرهم ودمجهم في سوق العمل ليصبحوا منافسين وذي قدرات وكفاءة عالية تؤهلهم للريادة والتميز في مجالات عدة.

وتم خلال الزيارة، توقيع مذكرة التفاهم التي تهدف إلى تطوير وتعزيز التعاون المعرفي وتبادل المعلومات والدراسات والخبرات وتطوير البرامج التدريبية المتخصصة في التأمين وذلك من خلال تطوير محتوى المقررات الدراسية التي تنفذها الجامعة العربية المفتوحة- فلسطين بما يتوافق مع سوق العمل، تطوير الخبرات المنقولة في مجالات التدريب، تهيئة وتنمية مهارات طلبة الجامعة العربية المفتوحة- فلسطين لسوق العمل قبل تخرجهم مما يعزز الخبرة العملية لديهم، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمتدربين الذين يثبتون قدراتهم وكفاءتهم العالية.

وأشار الأمين العام للاتحاد إلى أهمية هذه الإتفاقية والتي تتوافق مع الخطة الإستراتيجية للاتحاد والتي تعمل على تطوير وتدريب الكادر البشري للإرتقاء بمخرجات يكون فيها الطلبة اكتسبوا خبرة تمكنهم من الدخول والإندماج بسوق العمل الفلسطيني.

وفي الختام، تم توقيع اتفاقية التعاون المشترك والتي تنص في أهم بنودها على التعاون المشترك لما فيه مصلحة الطرفين وفتح آفاق التدريب لطلاب الجامعة.

يؤمن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والأمين العام للاتحاد الجهود المبذولة من الجامعة العربية المفتوحة وطلبتها، وتؤكد على أهمية دور القطاع التعليمي في دعم قطاع التأمين في فلسطين، وإمداده بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في هذا المجال.



المسؤولية الاجتماعية

عام 2020

عدد 20

قطاع التأمين في فلسطين يتبرع بما يقارب المليون دولار كدعم لصندوق وقفة عز ووزارة الصحة الفلسطينية لمواجهة جائحة فيروس كورونا

صرح رئيس مجلس ادارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين بأن قطاع التأمين في فلسطين قد تبرع لصندوق وقفة عز ولوزارة الصحة الفلسطينية ما يقارب المليون دولار والذي يشكل 7% من أرباحها السنوية، منها 500000 شيكل مقدمة من الوطنية للتأمين و 300000 شيكل مقدمة من المشرق للتأمين لدعم الجهود المختلفة لمكافحة فايروس كورونا و 100000 دولار أمريكي مقدمة من ترست العالمية للتأمين و 150000 شيكل مقدمة من فلسطين للتأمين و 120000 دولار أمريكي مقدمة من الأهلية للتأمين لشراء مستلزمات ومعدات طبية لوزارة الصحة ومبلغ 100000 دولار أمريكي مقدمة من التكافل للتأمين و 100000 دولار أمريكي مقدمة من العالمية للتأمين ومبلغ 150000 شيكل مقدمة من تمكين للتأمين لدعم صندوق وقفة عز. كما وقدم الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين مبلغ 300000 شيكل لوزارة الصحة الفلسطينية لشراء معدات ومستلزمات طبية ووقائية، لمساعدة العاملين في القطاع الصحي للاستمرار في جهودهم لمواجهة الجائحة، وحماية الأطباء والمرضى العاملين في مختلف القطاعات الصحية في محافظات الوطن. كما وقدمت شركات التأمين الفلسطينية - كلا على حدة- بعض المساعدات العينية التي تتمثل في مستلزمات ومعدات طبية ووقائية وأجهزة تنفس لوزارة الصحة، مواد تعقيم وتنظيف للأجهزة الأمنية ووزارة النقل والمواصلات، طحين لمساندة حملة المليون رغيف وذلك لدعم صندوق طوارئ محافظة رام الله والبيرة، سيارات ودراجات نارية لوازارتي النقل والمواصلات والعمل، بالإضافة الى أيام عمل من موظفي الشركات و طرود غذائية للعائلات الفلسطينية. وذلك إيماناً منا بأهمية تضافر جهود القطاعات الحكومية والخاصة في مواجهة جائحة كورونا والحد من انتشارها في فلسطين والعالم أجمع، والحد من آثارها على الأرواح والمقدرات في هذه المرحلة العسيرة.

كما وعبر الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين أن هذه المبادرة جزء من المسؤولية الاجتماعية للاتحاد تجاه المجتمع الفلسطيني، والتي تقع ضمن أهم الأهداف والإعترارات التي يقوم عليها الاتحاد، كما وجه الشكر والإمتنان إلى جميع الجهات الرسمية والحكومة الفلسطينية والشرطة الفلسطينية وجميع القائمين عليها على ما يبذلوه من جهد كبير في سبيل الحد من انتشار فايروس كورونا في فلسطين.

وتأتي هذه المبادرة التي هي واجب على كافة القطاعات الاقتصادية للوقوف مع الوطن والمواطن في هذه المحنة، لمساعدة الحكومة الفلسطينية ووزارة الصحة الفلسطينية في ظل هذه الأزمة التي أصابت الإقتصاد الوطني، وتوطيد التكاتف والتكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص تعزيزاً لضمود أبناء شعبنا ورعاية لصحتهم وسلامتهم خلال جائحة فايروس كورونا.

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ينصب مظلات داخل مخيم بلاطة



تعزيزاً لدوره بالمسؤولية الاجتماعية، قام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين بالتعاون مع لجنة شؤون اللاجئين بنصب مظلات داخل مخيم بلاطة - نابلس، وذلك من أجل تحسين البيئة المرورية، وزيادة السلامة المرورية داخل المخيم.

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ينصب مظلات داخل مدارس مخيم الجلزون



تعزيزاً لدوره بالمسؤولية الاجتماعية، قام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين بالتعاون مع "منتدى تحسين مخيم الجلزون" بنصب مظلات داخل مدارس مخيم الجلزون "مدرسة إناث الجلزون الأساسية، ذكور الجلزون الأساسية، مدرسة الجلزون الأساسية". كما تم تجهيز منطقة حماية وآمان للأطفال "درازين" أمام روضة نادي الطفل الفلسطيني، ودهان الشوارع وأرصفة الطرق، وذلك من أجل تحسين البيئة المرورية، وزيادة السلامة المرورية داخل المخيم. ويمارس الاتحاد عمله منذ أواخر التسعينيات، وهو مؤسسة فلسطينية غير ربحية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، تهدف إلى تعزيز الثقة بصناعة التأمين، وتحقيق التعاون مع الجهات الرسمية المختصة وكل من له علاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً.

محاضرات وتدريبات

عام 2020

عدد 20

محاضرة الأمين العام للاتحاد مع الجامعة العربية المفتوحة

عقدت الجامعة العربية المفتوحة محاضرة إلكترونية وحلقة نقاش تفاعلية ضيقتها الأستاذة نسرين الحنبلي - الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، هدفت المحاضرة إلى تعزيز المعرفة ورفع الوعي التأميني لطلاب برنامج التأمين وإدارة المخاطر في الجامعة، واطلاعهم على واقع التأمين في فلسطين بشكل عام وأوضاع شركات التأمين في ظل جائحة فيروس كورونا.



وضحت السيدة نسرين للطالبة واقع القطاع التأميني في فلسطين من عدة نواحي كأنواع شركات التأمين

العاملة في فلسطين وعددها والعمالة الفلسطينية المباشرة وغير المباشرة التي تعمل في القطاع، ورأس المال المدفوع، أقساط التأمين المكتتبه وإجمالي التعويضات المدفوعة وغيرها. كما وذكرت السيدة حنبلي أن قطاع التأمين يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين حيث يشكل ما يقارب 1.9 من إجمالي الناتج المحلي.

ثم ناقشت السيدة نسرين أوضاع شركات التأمين في ظل الأزمة، حيث أكدت على التزام شركات التأمين بقرار مجلس الوزراء بتمديد سريان مفعول التأمينات خلال فترة الطوارئ (خاصة تأمين المركبات)، واستمرار شركات التأمين في التواصل المستمر مع العملاء وتقديم الخدمات لهم بدون انقطاع من خلال تشكيل لجان طوارئ تعمل على مدار الساعة في كل شركة. كما وتحدثت عن التحديات التي تواجهها شركات التأمين في ظل هذه الأزمة ومنها: صعوبة تحصيل الأقساط والديون خلال هذه الفترة، وكذلك الشيكات الراجعة؛ حيث بلغت نسبة الشيكات الراجعة لبعض شركات التأمين ما يقارب 60%.

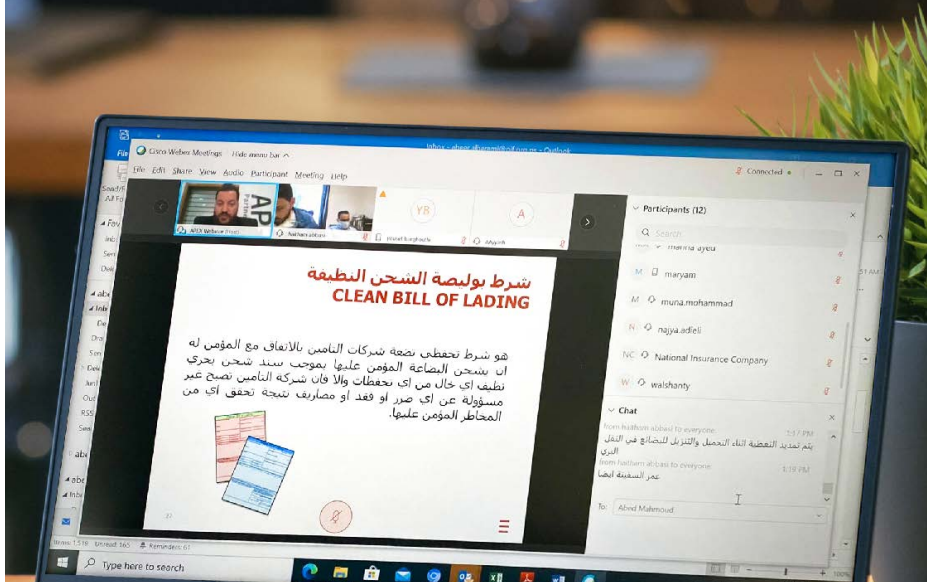
وتحدثت السيدة نسرين عن مساهمة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وكذلك شركات التأمين الفلسطينية ومسؤوليتها الاجتماعية في مواجهة جائحة الكورونا حيث قدم الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين مبلغ 300,000 شيكل لوزارة الصحة الفلسطينية وقدمت شركات التأمين الفلسطينية ما يقارب المليون دولار والذي يشكل ما يقارب 7% من أرباحها السنوية كدعم لصندوق وقفه عز لمواجهة هذه الجائحة.

وفي النهاية ناقش الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، أوجه استفادة شركات التأمين من هذه الجائحة وذلك من خلال ترويض المخاطر، أي جمع بيانات تستفيد منها الأجيال القادمة في صناعة التأمين وإكساب الأجيال القادمة مهارات التعامل مع الأزمات، وابتكار منتجات جديدة تلائم الخطر بتكلفة ملائمة مع الوضع الاقتصادي الحالي،

تغيير الثقافة والوعي التأميني والتأكيد على أن التأمين هو السند في الشدة، والإسراع بالتحول الرقمي وكذلك اعتماد سياسات وآليات تنظيمية مبتكرة لتقوية أسواق التأمين وتحقيق المعاملة العادلة للعملاء.

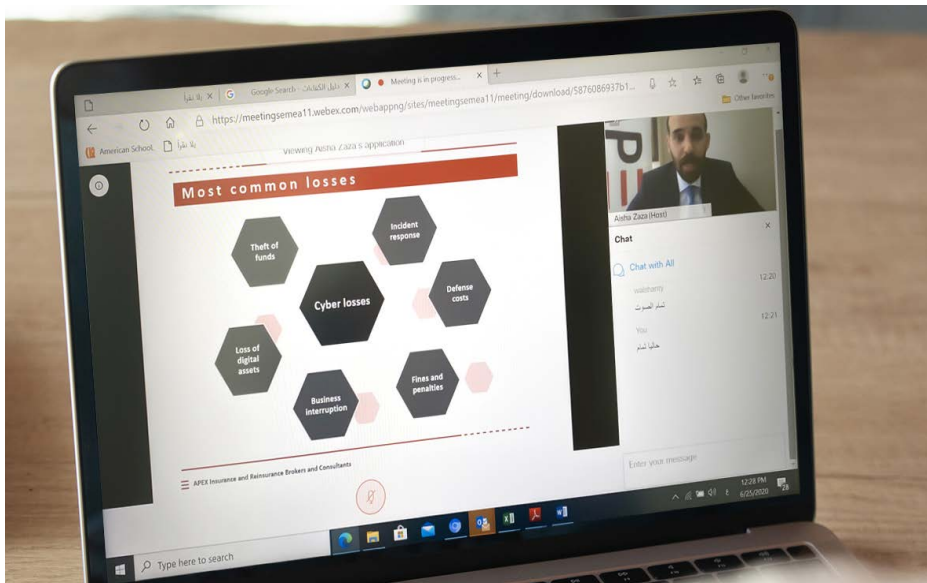
يثمن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والأمين العام للاتحاد الجهود المبذولة من الجامعة العربية المفتوحة وطلبها، وتؤكد على أهمية دور القطاع التعليمي في دعم قطاع التأمين في فلسطين، وإمداده بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في هذا المجال.

تدريب التأمين البحري



الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين يعقد دورة تدريبية بعنوان التأمين البحري (تأمين النقل بأنواعه) عبر تقنيات الإتصال المرئي بالتعاون مع شركة أبيكس Apex، بمشاركة موظفين من جميع شركات التأمين الفلسطينية .

تدريب التأمين السيراني



عقد الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين دورة تدريبية بعنوان *التأمين السيراني* عبر تقنيات الإتصال المرئي بالتعاون مع شركة أبيكس Apex، بمشاركة موظفين من جميع شركات التأمين الفلسطينية.

هل تعلم؟

أن الاتحاد العام العربي للتأمين يضم شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، ويتمتع بشخصية اعتبارية. وقد تأسس سنة 1964 لدعم الروابط بين أسواق التأمين العربية وتعزيز سبل التعاون فيما بينها عن طريق إعداد وتجميع الإحصائيات والدراسات والبحوث وتنسيق التشريعات والأنظمة التأمينية وتنظيم لقاءات دورية للتعارف وتبادل الآراء والخبرات وإصدار مجلة فنية باسم "التأمين العربي" والمساهمة في تعريب لغة التأمين. وعضوية الاتحاد مفتوحة لكل مؤسسات وشركات التأمين وإعادة التأمين التي تعود ملكية %51 من رأسمالها إلى مساهمين يحملون جنسية إحدى الدول العربية.



شركة التأمين الوطنية



شركة التأمين الوطنية
NATIONAL INSURANCE COMPANY

التأمين الوطنية NIC تنظم رحلة سفر لموظفيها ووكلائها إلى مدينة دبي



كرمت شركة التأمين الوطنية مجموعة من موظفيها ووكلائها وعائلاتهم من خلال تنظيم رحلة سفر لمدة ستة أيام إلى مدينة دبي وذلك تقديراً لجهودهم التي بذلوها في سبيل خدمة عملاء الشركة خلال عام 2019، وقد رافق أعضاء من الإدارة التنفيذية هذا الوفد للإشراف والإهتمام بهم خلال رحلة السفر.

أكد مدير عام شركة التأمين الوطنية nic أحمد مشعشع أن هذه الرحلة عبارة عن عربون محبة وامتنان لشركاء الشركة أيضاً كانوا موظفين أو وكلاء لما بذلوه من جهود للإرتقاء في أداء شركة التأمين الوطنية لتحافظ على مركز الصدارة في السوق الفلسطيني. وأضاف مشعشع " أن النجاح الذي حققته شركة التأمين الوطنية خلال عام 2019 يعود إلى العمل الجماعي لموظفي وكلاء الشركة حيث ساهموا معنا بتحقيق أهدافنا لهذا العام، وتعتبر نتائج أعمال الشركة خلال 2019 أكبر دليل على مدى التزامهم برؤيتنا نحو تحقيق الجودة والإممتاز لضمان النجاح المستدام".

وتابع مشعشع، " أتمنى دوام الشراكة والإستمرارية في تحقيق النجاح لشركة التأمين الوطنية ونسعى دائماً لنكون في المقدمة حيث أن هذا النوع من المحفزات لموظفينا أو وكلائنا مستمر لضمان تقديم الأفضل لعملاء الشركة ومستقبلها".

يذكر أن شركة التأمين الوطنية المساهمة العامة NIC هي من أولى شركات التأمين الفلسطينية التي تأسست عام 1992، وحافظت الشركة على مركز الصدارة في قطاع التأمين في فلسطين على مدار أكثر من 27 عاماً، هذا وتعمل الشركة وفق محركات استراتيجية للنمو المستمر وذلك من خلال شبكة فروعها ومكاتبها ووكلائها المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين، بالإضافة إلى تعزيز دورها الريادي في التنمية المجتمعية من خلال استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركة.

دعماً لجهود الحكومة: مجموعة التأمين الوطنية NIC تبرع بمبلغ نصف مليون شيكل

رام الله - دعمت مجموعة التأمين الوطنية NIC، جهود الحكومة الفلسطينية وخطة الطوارئ التي أطلقتها منذ الشهر الماضي لمواجهة انتشار فيروس كورونا وذلك بالتبرع بمبلغ نصف مليون شيكل من خلال الإجتماع مع دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية يوم أمس في مقر رئاسة الوزراء.

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية NIC محمد مسروحي، أن مجموعة التأمين الوطنية NIC قررت تخصيص هذا الدعم في الوقت الحالي انطلاقاً من مسؤوليتنا الإجتماعية اتجاه شعبنا الفلسطيني وتكاتف القطاع الخاص مع الحكومة لدعم خططها لمواجهة حالة الطوارئ التي تمر في البلاد ومد العون للحد من انتشار الفيروس ومواجهته بكافة السبل.

من جانبه أوضح مدير عام شركة التأمين الوطنية NIC أحمد مشعشع أنه منذ إعلان حالة الطوارئ في البلاد قامت الشركة في إطلاق خطة الطوارئ خاصة بها والتي تساعد استمرار عمل الشركة عن بعد وتقديم أفضل الخدمات لعملائنا من خلال قنواتها الإلكترونية العديدة، بالإضافة إلى تحديد دور المجموعة كعنصر فعال في خدمة المجتمع الفلسطيني لتكون يداً واحدة في مواجهة هذا الوباء.

يذكر أن شركة التأمين الوطنية المساهمة العامة NIC هي من أولى شركات التأمين الفلسطينية التي تأسست عام 1992، وحافظت الشركة على مركز الصدارة في قطاع التأمين في فلسطين على مدار أكثر من 27 عاماً، هذا وتعمل الشركة وفق محركات استراتيجية للنمو المستمر وذلك من خلال شبكة فروعها ومكاتبها ووكلائها المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين، بالإضافة إلى تعزيز دورها الريادي في التنمية المجتمعية من خلال استراتيجية المسؤولية الإجتماعية للشركة.

مبادرة ريادية وطموحة: شركة التأمين الوطنية NIC تتوسع إقليمياً في جمهورية مصر العربية

في مبادرة ريادية وطموحة، أعلنت شركة التأمين الوطنية رسمياً عن خبر استثمارها الإستراتيجي في تأسيس شركة تأمين جديدة في جمهورية مصر العربية تحت إسم " مدى للتأمين " وبرأسمال مدفوع بلغ 150 مليون جنيه مصري وبالشراكة الإستراتيجية مع " مجموعة السويدي " التي تعد من كبار المستثمرين في جمهورية مصر العربية في مجال الطاقة والإستثمار والإعمار داخل القطر المصري والأسواق العالمية ويأتي هذا الإفصاح بعد استلام خطاب الموافقة الرسمي من هيئة الرقابة المالية في جمهورية مصر العربية على الموافقة المبدئية لتأسيس شركة " مدى للتأمين " .

وتعتبر هذه الخطوة تطوراً هاماً لصناعة التأمين الفلسطيني بشكل عام ولشركة التأمين الوطنية NIC بشكل خاص، وتأتي هذه الخطوة كمحصلة للعمل الدؤوب والتخطيط الإستراتيجي وتطبيق المعايير المثلى للتأمين وإدارة المخاطر التي عملت شركة التأمين الوطنية NIC على تبنيها وتعظيمها خلال أكثر من 27 عاماً من العمل الحثيث من الإدارة التنفيذية للشركة وبرعاية حكيمة من مجلس إدارة الشركة الذي يجمع بين الحكمة والخبرة المتنوعة التي أثرت هذا التوجه ودعمت الأفكار الريادية للشركة لبناء قصة نجاح فلسطينية جديدة داخل الوطن وخارجه.

ومن ناحية أخرى أفاد مدير عام شركة التأمين الوطنية NIC السيد أحمد مشعشع أنه من المتوقع أن تباشر الشركة الجديدة " مدى للتأمين " أعمالها اعتباراً من الأول من شهر أيار/مايو 2020 حال استكمال أعمال تجهيز المقرات والكادر الوظيفي للشركة والحصول على تصريح مزاولة الأعمال للشركة.

يذكر أن شركة التأمين الوطنية المساهمة العامة NIC هي من أولى شركات التأمين الفلسطينية التي تأسست عام 1992، وحافظت الشركة على مركز الصدارة في قطاع التأمين في فلسطين على مدار أكثر من 27 عاماً، هذا وتعمل الشركة وفق محركات استراتيجية للنمو المستمر وذلك من خلال شبكة فروعها ومكاتبها ووكلائها المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين، بالإضافة إلى تعزيز دورها الريادي في التنمية المجتمعية من خلال استراتيجية المسؤولية الإجتماعية للشركة.



المشرق للتأمين أكثر من 27 عاماً من الخبرة الواسعة والمتينة في قطاع التأمين

المشرق للتأمين أكثر من 27 عاماً من الخبرة الواسعة والمتينة في قطاع التأمين توظفها من أجل تقديم خدمات تأمين متنوعة تناسب الإحتياجات المختلفة للسوق الفلسطيني. وقد قامت المشرق للتأمين بتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية والرقمية الجديدة بالإضافة إلى الخدمات المعمول بها لمساعدة جمهور مؤمنها على إنجاز معاملاتهم وتجديد تأميناتهم وطلب الجديد منها، دون الحاجة للحضور شخصياً لتتمة الإجراءات خاصة في ظل انتشار فايروس كورونا، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد وذلك للحد من انتشار الوباء.

خدمات إلكترونية ورقمية متنوعة منحتها المشرق للتأمين لجمهورها عن طريق صفحتها الإلكترونية دون الحاجة للحضور إلى مقراتها، بالإضافة إلى إطلاق خاصية التبليغ عن الحوادث إلكترونياً من أجل تسهيل عملية التواصل مع مؤمنها وخدمتهم بأفضل الطرق وأسرعها. ووفرت الشركة خدمة واتساب تشات من أجل سهولة التواصل والمتابعة، بالإضافة إلى أرقام الشركة ووسائل التواصل الإجتماعي المتاحة على مدار 24 ساعة للإجابة على الأسئلة والإستفسارات.

"توفير العديد من الخدمات الإلكترونية والرقمية الجديدة بالإضافة إلى الخدمات المعمول بها لمساعدة جمهور مؤمنها على إنجاز معاملاتهم وتجديد تأميناتهم وطلب الجديد منها، دون الحاجة للحضور شخصياً لتتمة الإجراءات "



تدابير وإجراءات إحترازية أخذتها الشركة للحد من انتشار فيروس كورونا

تدابير وإجراءات إحترازية أخذتها الشركة للحد من انتشار فايروس كورونا شملت تعقيم جميع الفروع والمكاتب التابعة لها، وتوزيع المعقمات فيها، بالإضافة إلى حملات توعوية أطلققتها بالتعاون مع عدة جهات مختصة. كما تواصل المشرق للتأمين نشر الإرشادات الواجب اتباعها عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي، وأنتاج الأفلام التوعوية القصيرة، والرسائل.

كما احتفلت المشرق للتأمين باليوم الوطني للتوعية بالتأمين، برعاية برنامج خاص بهذه المناسبة تم بثه عبر أثير شبكة أجيال الإذاعية، تحدث فيه المدير العام للشركة نهاد أسعد عن أهمية معرفة جوانب وحقوق عديدة في هذا القطاع وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد يكلفها أي خطأ انهيار المنشأة بأكملها. وقد شارك في اللقاء السيد أمجد جدوع مدير عام الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال مؤكداً على ضرورة تأمين الأعمال والمنشآت من أجل الإستمرارية في حال حدوث حوادث مستقبلاً يمكن لها أن تعيق سير عمل المنشأة أو المؤسسة.

تركيز الجهود المبذولة في مجال المشاركة المجتمعية

تركيز الجهود المبذولة في مجال المشاركة المجتمعية وتوجيهها نحو مفهوم الشراكة مع المجتمع المحلي لمواجهة أزمة فيروس كورونا، باعتبارها من أهم محاور الحوكمة. مع الإشارة إلى أهمية المبادرات التي نفذتها المشرق للتأمين التي تمثلت في التخفيف من الآثار الإقتصادية لبعض الشرائح الإجتماعية الأكثر تضرراً من هذه الجائحة ومنها انجاح جهود محافظة رام الله البيرة في حملة "المليون رغيف"، وتدعيم المجهود الطبي في القرى والمدن، وتفعيل آليات عملية لدعم الفرق الصحية.

محافظ محافظة رام الله والبيرة د. ليلي غنام تشني على جهود وعمل وخدمات المشرق للتأمين



محافظ محافظة رام الله والبيرة د. ليلي غنام تشني على جهود وعمل وخدمات المشرق للتأمين خلال جائحة كورونا وما قبلها وبدورها الإنساني في رسم البسمة على كل المستفيدين من خدماتها، كما أشادت بالتعاون الوطيد والوثيق مع الشركة والتواصل المستمر لتقديم الخدمات اللازمة لمحتاجيها وقالت: "العطاء سعادة وإن شاء الله نكون دائماً سعداء بعطائنا".

جاء ذلك خلال زيارة د. غنام اليوم مقر الشركة في رام الله، وكان في استقبالها مدير عام الشركة نهاد أسعد بمشاركة الرئيس التنفيذي للشركة أيوب زعرب عبر تقنية الإتصال المرئي زووم المتواجد في العاصمة الأردنية - عمان وكوادر وطواقم وموظفي الشركة، والذين قاموا بتكريمها بتسليمها درع تقديري تقديراً لجهودها المثابرة وزيارتها للشركة.

المشرق للتأمين رسمت البسمة لكل من تلقى مساعداتها وقامت المحافظة غنام بتفقد أقسام الشركة واطلعت على الخدمات التي تقدمها في كافة المجالات والميادين، ومشاريعها الإستثمارية وقالت: "باسم المحافظة وكوادرها نشكر شركة المشرق للتأمين لما رسمته من بسمة على وجهه كل من تلقى مساعدتها وخدماتها خلال جائحة كورونا وقبلها، وتأتي زيارتنا اليوم لمقر الشركة وتفقد أقسامها تأكيداً على العلاقة الطيبة التي تربطها بها".

القطاع الخاص اليد اليمنى لمؤسسات السلطة الوطنية واسترشدت د. غنام بما يقوله دائماً رئيس دولة فلسطين محمود عباس "أبو مازن": "القطاع الخاص هو اليد اليمنى لمؤسسات السلطة الوطنية ولا يمكننا الإستمرار بدون بعضنا البعض"، وأضافت "تعاوننا منذ زمن بعيد ولم يبدأ من خلال الجائحة فلم نشهد منكم أدنى تقصير لذا

نشكركم اليوم ونشيد بجهودكم وعطاءكم في المشرق للتأمين ولكل منتمٍ منكم للوطن وللشركة التي تربطني بـ 90% منهم علاقة شخصية طيبة“ .

وتابعت: “شكراً للمشرق للتأمين ولانتماءكم ولجهودكم وليس فقط خلال هذه الجائحة ودائماً نحن على تعاون وتواصل ونحرص على الإستمرار بهذا النهج، ولا يفوتنا أن نؤكد لكم أنكم اليوم صنعوا لنا يومنا ولمسنا الفارق النوعي في زيارتنا لمؤسستكم وشركتكم من بين زيارتنا الكثيرة والمتعددة للكثير من الناس والمؤسسات والشركات“ .

من جهته أشاد مدير عام شركة المشرق للتأمين نهاد أسعد، بدور المحافظة د. ليلى غنام وبمبادراتها المستمرة في زيارة المواطنين وكافة الفئات والشرائح الإجتماعية والقطاعات المهنية في مواقعهم ومؤسساتهم ومن بينها شركة المشرق للتأمين كجزء من تواصلها مع القطاع الخاص، وأثرها على رفع معنويات كوادر وموظفي وطواقم الشركة. وقال: “باسم مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي وجميع الموظفين في المشرق للتأمين، نشكرك على هذه المبادرة ولنا الفخر أن نكون شريك أساسي مع مؤسسة المحافظة والمحافظة وذلك لإيماننا المطلق بأهمية المبادرات التي تقوم بها المحافظة“.

أما الرئيس التنفيذي لشركة المشرق للتأمين أيوب زعرب فرحب خلال مشاركته من العاصمة الأردنية/عمان عبر تقنية الإتصال المرئي زووم، بالمحافظة د. ليلى غنام في مقر الشركة في رام الله واطلاعا على أنشطتها وخدماتها وتفقدتها لكافة أقسامها وأجنحتها.

وقال: “نقدم جل خدماتنا ونحث على مساعدة بعضنا البعض في كافة الميادين والمجالات ومع تقديرنا العالي لزيارتكم وكلماتكم الحارة وحضوركم المميز لشركتنا إلا أنه لا شكر على واجب نقوم به ونقدمه“ .



ترست للتأمين تتمسك بمسؤوليتها المجتمعية خلال الجائحة

في ظل جائحة الكورونا، كوفيد 19 التزمت مجموعة ترست العالمية للتأمين بمسؤوليتها الأخلاقية اتجاه المجتمع الفلسطيني كونها إحدى كبرى شركات القطاع الخاص، وذلك من خلال عدة مبادرات ارشادية وتوعوية وتقديم مساعدات نقدية وعينية للجهات المختلفة أهمها؛ التبرع بـ 100 ألف دولار لصندوق وقفه عز، تقديم 100 بدلة وقاية طبية بالإضافة لمستلزمات طبية لخط دفاعنا الأول وهم الأطباء والممرضين من خلال اتحاد المستشفيات والمراكز الطبية والأهلية والخاصة، تقديم مبالغ مالية لمحاافظات رام الله، ونابلس وغرفة تجارة وصناعة جنين، وتقديم سيارة ودراجتين ناريتين لوزارة العمل لتسهيل الحركة والتنقل وسيارة لوزارة النقل والمواصلات.

خلال أشهر الأزمة وتعطيل العمل للحد من انتشار الفايروس والذي فرضته الحكومة الفلسطينية تحت شعار (خليك بالبيت)، تم دفع رواتب ومستحقات موظفي الشركة بشكل كامل بالإضافة لبونص تم دفعه للموظفين كدعم لهم ولعائلاتهم في الأوضاع التي تمر بها البلاد وأبناء شعبنا.

تجدر الإشارة بأنه يجري تعقيم فروع ومكاتب الشركة بشكل دوري وتم فرض إجراءات السلامة على موظفي وعملاء الشركة وذلك للوقاية من نقل الفايروس. كذلك يتم عمل فحوصات عشوائية للموظفين بشكل دوري للتأكد من السلامة العامة بالشركة.

"في ظل جائحة الكورونا، كوفيد 19 التزمت مجموعة ترست العالمية للتأمين بمسؤوليتها الأخلاقية اتجاه المجتمع الفلسطيني كونها إحدى كبرى شركات القطاع الخاص"



توقيع اتفاقية مع بلدية نابلس



سعادة رئيس بلدية نابلس/ المهندس سميح طبيلة ومدير فرع شركة ترست العالمية للتأمين في نابلس/ السيد زياد لبادة، يوقعان اتفاقية إحالة عطاء تأمين مركبات وآليات ومعدات البلدية لشركة ترست. نفخر بهذه الثقة وسنبقى ملتزمون بخدمة وحماية ممتلكات المواطنين الفلسطيني ومؤسساتنا وشركاتنا.

توقيع اتفاقية تأمينات شركة جرين جرين للمحروقات (PETROL)

جانب من توقيع اتفاقية تأمينات شركة جرين جرين للمحروقات (PETROL) في مدينة أريحا لدى شركة ترست العالمية للتأمين ممثلة بمدير فرعها في أريحا السيد/ عبدالرؤوف الفارس. تفخر شركة ترست العالمية للتأمين بأنها الشركة الأوسع انتشاراً على مستوى الوطن من خلال فروعها ومكاتبها ووكلاء ووسطاء التأمين التابعين لها والمنتشرين في كافة محافظات ومناطق الوطن لتسهيل عملية التأمين ومتابعة عملائها.



فلسطين للتأمين وجائحة الكورونا

أثرت أزمة كورونا على قطاع التأمين في فلسطين شأنه شأن باقي القطاعات، حيث تأثر حجم إنتاج الشركات خلال فترة الطوارئ وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وتعطل العديد من القطاعات عن العمل والإنتاج أدى ذلك الى تأثر الدخل للعديد من الشركات والأفراد على حد سواء، وعلى صعيد شركة فلسطين للتأمين فقد حققت العديد من الإنجازات خلال فترة الطوارئ، حيث أن الشركة كان لديها خطة طوارئ معدة مسبقاً تتضمن آلية سير العمل وتقديم الخدمة للزبائن دون انقطاع، وقامت الشركة بالتبرع لصالح صندوق وقفه عز دعماً للحكومة وشركائها للحد من تفشي وباء "كورونا" بمبلغ 150,000 شيكل. كما قامت الشركة بالتعاون مع محافظة رام الله والبيرة بـ 10 طن طحين دعماً للعائلات المحتاجة في ظل تفشي فايروس "كورونا".



فلسطين للتأمين
Palestine Insurance

كلنا يد واحدة

إيماناً برسالتنا ومبادئنا ودورنا الاجتماعي ومساندة للجهود المبذولة من قبل فخامة الرئيس محمود عباس ودولة رئيس الوزراء د. محمد اشتية والحكومة الفلسطينية، لمواجهة جائحة كورونا والحد من انتشارها في فلسطين.

يسرنا أن نعلن عن دعمنا لصندوق **(وقفه عز)** بمبلغ **150,000** شيكل دعماً لجهود الحكومة في مكافحة تفشي فايروس كورونا ودعماً لأبناء شعبنا.

آملين السلامة للجميع

1800 666 222
www.pic-pal.ps
أنتم معنا بأمان



"وقامت الشركة بالتبرع لصالح صندوق وقفه عز دعماً للحكومة وشركائها للحد من تفشي وباء "كورونا" بمبلغ 150,000 شيكل. كما قامت الشركة بالتعاون مع محافظة رام الله والبيرة بـ 10 طن طحين دعماً للعائلات المحتاجة في ظل تفشي فايروس "كورونا"



خدمات تأمينية حديثة

تسعى الشركة لإطلاق مجموعة من الخدمات التأمينية الحديثة، حيث قامت الشركة بإطلاق خدمة تأمين شاشات الهواتف الذكية بالشراكة مع شركة BCI وكييل شركة Samsung في فلسطين، بالإضافة للتخطيط لبعض الخدمات الجديدة التي تستعد لإطلاقها قريباً، بالإضافة لاعتماد مجموعة من السياسات التي تهدف لإرتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للزبائن وتعزيز صورة الشركة أمام الجمهور.



تركيز الجهود المبذولة في مجال المشاركة المجتمعية

وانطلاقاً من مسؤولية شركة فلسطين للتأمين الإجتماعية تجاه مختلف فئات المجتمع وخصوصاً الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، تم افتتاح مختبر حاسوب في مدرسة الصم الأساسية بمدينة رام الله بالشراكة مع محافظة رام الله والبيرة، وبحضور عطوفة الدكتورة ليلي غنام ورئيس مجلس ادارة الشركة السيد محمد أبو عوض والقائم بأعمال المدير العام السيد حمزة شروف.



الأهلية للتأمين وبلدية رام الله توقعان اتفاقية تجديد تأمين لمدة سنتين



وقعت الشركة الأهلية للتأمين، الشركة الرائدة والأولى المتخصصة في قطاع التأمين في فلسطين، اتفاقية تجديد تأمين لمدة سنتين مع بلدية رام الله، حيث تم توقيع الإتفاقية في مقر البلدية بين السادة الدكتور محمد السبعاعي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الأهلية والمهندس موسى حديد رئيس بلدية رام الله، وذلك بحضور كل من: السيد مريد شراب مساعد المدير العام للشؤون المالية في الشركة الأهلية، السيد سعيد دويكات مساعد المدير العام للتطوير والعلاقات العامة في الشركة الأهلية، السيد أحمد ابو لبن مدير البلدية والطاقم التنفيذي في بلدية رام الله.

وبمناسبة توقيع هذه الإتفاقية، صرح د. محمد السبعاعي، الرئيس التنفيذي للمجموعة الأهلية: " يأتي توقيع هذه الإتفاقية مع بلدية رام الله تكريساً للعلاقة المميزة التي تربطنا بالبلدية والتي تكللت بتجديد توقيع اتفاقية تأمين لمدة سنتين إبتداءً من شهر يناير 2020 ، وتعتبر هذه الإتفاقية حلقة جديدة في سلسلة اتفاقيات طويلة الأمد قمنا بتوقيعها

مع كبرى المؤسسات العاملة في الوطن كبلدية رام الله و نابلس وبيتونيا وغيرها ".
إن المجموعة الأهلية تؤمن بالدور الهام الذي تقوم به مجالس إدارة البلديات والعاملين بها، لذلك تجدها حريصة كل الحرص على تقديم أفضل الخدمات.
و ثمن د. السبعواوي قرار مجلس بلدية رام الله بإعادة إحالة عطاء التأمينات على الشركة الأهلية للتأمين، حيث يأتي هذا القرار تنويحاً للتعاون المشترك والجهود المبذولة بين الطرفين والذي امتد من العام 2015، كما ويعكس ثقة الجمهور العالية بالخدمات التأمينية التي تقدمها شركتنا لأبناء هذا الوطن الغالي".
وأضاف د. السبعواوي: " أن توقيع اتفاقيات تأمين طويلة الأمد مع مؤسسات عريقة كبلدية رام الله هو إشارة واضحة على ثقة المؤسسات وكبرى الشركات بالمجموعة الأهلية للتأمين ودلالة على الخدمات المميزة التي تقدمها الشركة في سوق التأمين الفلسطيني، حيث أعتبر د. السبعواوي أننا نعتبر أن زبائن الشركة هم مكون رئيسي من نسيجها ونسعى دوماً لتقدم خدمات تأمينية تلبى متطلباتهم وتفوق توقعاتهم.
وفي نهاية مراسم التوقيع شكر د. السبعواوي المجلس البلدي ممثلاً بالمهندس موسى حديد والإدارة التنفيذية على الثقة الغالية بالخدمات التي تقدمها الشركة الأهلية للتأمين، وأكد على مضي الشركة الأهلية للتأمين قدماً في تقديم كل ما هو مميز للمواطن الفلسطيني.

الأهلية للتأمين ومستشفى جمعية الهلال الأحمر يوقعان اتفاقية تعاون



وقعت الشركة الأهلية للتأمين إحدى شركات التأمين الرائدة والمختصة في توفير حلول التأمين المبتكرة لمؤمنيها من الأفراد والمؤسسات في فلسطين اتفاقية تأمين مع مستشفى جمعية الهلال الأحمر في مدينة البيرة وذلك بهدف توفير خدمات لطاقم العاملين بالمستشفى. وتم توقيع الإتفاقية في مقر المستشفى بمدينة البيرة.

ووقع الإتفاقية عن الشركة ونيابة عن الرئيس التنفيذي للشركة الأهلية للتأمين د. محمد السبعواوي السيد سعيد دويكات مساعد المدير العام للتطوير الإستراتيجي والعلاقات العامة والأستاذ علي الفلاحين الرئيس التنفيذي للمستشفى وذلك بحضور ناصر غنيم مستشار ومنسق عام الشؤون الفنية واعادة التأمين وخير السرطاوي مدير دائرة الانتاج والفروع وحمد دار سليمان نائب مدير التأمين الصحي وصهيب زكارنة من المجموعة الأهلية.

شركة الأهلية للتأمين

الأهلية للتأمين
AHLIA INSURANCE
دولة البحرين



عام 2020

عدد 20

وحضر عن مستشفى جمعية الهلال الأحمر الأستاذ مراد دار علي المدير المالي والمستشارة القانونية إكرام حجير ونائب المدير المالي بسام انجار. ويأتي توقيع هذه الإتفاقية في إطار تعزيز الخدمات عالية الجودة التي تقدمها الشركة الأهلية للتأمين لمؤمنيهما والإستجابة لطموحاتهم ومتطلباتهم لتتواءم مع توجيهات ورؤية رئيس واعضاء مجلس الإدارة في زيادة حجم النمو والإنتاج في الشركة وتوسع قاعدة مؤمنيهما. وتعليقاً على توقيع الإتفاقية قال د. محمد السبعوي الرئيس التنفيذي للشركة الأهلية للتأمين ورئيس مجلس إدارتها أن توفير خدمات التأمين لنخبة في المؤسسات الفلسطينية المرموقة كمستشفى جمعية الهلال الأحمر يعتبر مصدر فخر لنا في الشركة الأهلية للتأمين. ونحرص دائماً على مصالح المؤمنين وهي على رأس أولوياتنا وتشكل هذه الإتفاقية فرصة جديدة للتأكيد على مستوى وجودة الخدمات التي نوفرها لمؤمنينا من أفراد ومؤسسات والتي تميزنا بها على مدى " خمسة وعشرين عاماً "

"الأهلية للتأمين" و "الاتحاد للإعمار والإستثمار" و "وزارة التنمية الإجتماعية"



"الأهلية للتأمين" و "الاتحاد للإعمار والإستثمار" و "وزارة التنمية الإجتماعية" يوقعون اتفاقية بقيمة 212,400 شيكل لدعم الأسر المتضررة جراء وباء كورونا رام الله، 21 نيسان 2020: وقعت شركة الأهلية للتأمين وشركة الاتحاد للإعمار والإستثمار ووزارة التنمية الإجتماعية اتفاقية لدعم صمود الأسر الفقيرة، تقوم بموجبها الشركتان بتوزيع 5,500 سلة

غذائية بقيمة 212,400 شيكل على 5,500 أسرة فلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأسر الأكثر تضرراً جراء الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا، تحت عنوان "سلة الرحمن"، ضمن قوائم وزارة التنمية الاجتماعية. ووقع الإنفاقية اليوم في مقر الوزارة في رام الله، وزير التنمية الاجتماعية د. أحمد مجدلاني، والسيد عدنان الصباح نائب المدير العام لشؤون الإنتاج والوكلاء لشركة الأهلية للتأمين بالنيابة عن الدكتور محمد السبعوي رئيس مجلس إدارة الشركتين، بحضور السيدة نداء طويل ديسي الرئيس التنفيذي للعمليات لشركة الاتحاد للإعمار والإستثمار، ووكيل وزارة التنمية الاجتماعية السيد داود الديك، والوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية السيد أنور حمام، والسيد خير السرطاوي مدير دائرة الإنتاج والفروع لشركة الأهلية للتأمين، والسيد بشار العزة عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للإعمار والإستثمار، والأنسة نبراس عرار من قسم العلاقات العامة في شركة الاتحاد للإعمار والإستثمار.

هذا وستقوم شركتي الاتحاد للإعمار والإستثمار والأهلية للتأمين بتوزيع السلالات الغذائية خلال اليومين القادمين في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب قوائم العائلات الأكثر تضرراً والمسجلة رسمياً لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والتي يبلغ عددها 78 ألف عائلة حتى تاريخه.

وثمن د. مجدلاني هذه المبادرة، قائلاً بأن هذه الإنفاقيات والتي جرى توقيعها مع العديد من المؤسسات الأخرى، تشكل دفعة حقيقية للوزارة، وستساعد في مواجهة أزمة الإنكشاف للعديد من الأسر، وللقطاعات الاجتماعية الأكثر تضرراً.

وأعرب د. مجدلاني عن الإعتراز بمبادرة شركتي الأهلية للتأمين والاتحاد للإعمار والإستثمار التي تأتي في سياق المسؤولية الوطنية والاجتماعية، والتي تذهب لمساعدة الأسر الفقيرة والمهمشة والأسر التي تعرضت للإنكشاف جراء أزمة تفشي فيروس كورونا. مشيراً أن هذه الاتفاقية تأتي تكريماً للجهود التي تبذلها الحكومة والقطاع الخاص في مواجهة جائحة كورونا والحد من انتشارها في فلسطين، وتوفير موارد للدعم والصمود وشبكة الأمان الاجتماعي للشرائح المتضررة من هذا الوباء.

من جهته قال د. محمد السبعوي أن إطلاق حملة "سلة الرحمن" يأتي من حرص شركتي الأهلية للتأمين والاتحاد للإعمار والإستثمار على المساهمة في المسؤولية المجتمعية والوطنية، وتوطيد التكاتف والتكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص تعزيزاً لصمود أبناء شعبنا و رعاية لصحتهم وسلامتهم خلال أزمة كورونا. وشدد على أن خروجنا في فلسطين من هذه الأزمة العالمية بأقل الأضرار يحتم علينا التعامل مع الأزمة كفرصة لأداء واجبنا الإنساني والأخلاقي كأفراد وكمؤسسات.

وهذه الحملة امتداد للسياسة التي أرساها المهندس خالد السبعوي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للإعمار والإستثمار في الإسهام في دعم التنمية المجتمعية والوطنية. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الخطوة جاءت إثر قيام الشركتين بالتبرع بحاويتين سعة عشرين قدم لكل حاوية تحتوي على قفازات وكمامات طبية لوزارة الصحة الفلسطينية بمبلغ نصف مليون شيكل.



انضمام مجموعة من الكوادر ذوي الخبرة إلى شركة التكافل للتأمين

- السيد أحمد شحادة ناجي- مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ولديه ما يزيد عن عشرين عام من الخبرة في الصيرفة الإسلامية، ويحمل شهادة محاسب قانوني إسلامي معتمد.
- السيد منذر عبد الرحمن عودة - مدير دائرة المخاطر والإمتثال والرقابة على الفروع ويحمل درجة الماجستير في العلوم المالية والإدارية، ولديه ما يزيد عن ثلاثين عام من الخبرة في القطاع المصرفي خاصة في الإئتمان، الرقابه، المخاطر إدارة الفروع.
- السيد مصطفى محمد زايد ويحمل شهادة الدبلوم في التجارة وادارة المكاتب ولديه ما يزيد عن خمسة وثلاثين سنة خبرة في قطاع التأمين والإدارة خاصة الإكتتاب وإعادة التأمين والتعويضات.

انتخاب مجلس إدارة جديد للأعوام الأربعة القادمة

انتخاب مجلس ادارة جديد للأعوام الأربعة القادمة إثر اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 16/04/2020 برئاسة المهندس محمد العامور وعضوية كل من:

- السيد / حسام الأتيرة - نائباً لرئيس مجلس الإدارة.
- السيد / عماد السعدي - عضو مجلس الإدارة.
- السيد / صالح احميد - عضو مجلس الإدارة.
- السيد / عبدالغني عطاري - عضو مجلس الإدارة.
- السيد / يعقوب الكالوتي - عضو مجلس الإدارة.

تعويضات التكافل المدفوعة خلال جائحة كورونا

أظهرت بيانات الشركة المدققة أن قيمة التعويضات المدفوعة نقداً من قبل الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي 2020 مبلغ \$11,126,160 منها مبلغ \$4,839,915 خلال الربع الثاني (جائحة كورونا) وهذا أظهر مدى وقدرة والتزام الشركة تجاه المتكافلين (حملة الوثائق) في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني بالرغم من توقف عجلة العمل خلال فترة الطوارئ الأولى وتراجع الإنتاج والتدفق النقدي.

الأرباح الصافية لشركة التكافل الفلسطينية

أظهرت البيانات المالية المدققة للشركة بأن صافي أرباح الشركة بعد الضريبة للنصف الأول من هذا العام قد بلغ \$1,328,276 في حين انخفض العجز في صندوق المتكافلين \$563,882 خلال النصف الأول من العام 2020 مع التزام الشركة برفع المخصصات والإحتياطيات المطلوبة للحفاظ على سلامة ومتانة المركز المالي للشركة وتأتي هذه النتائج المميزة رغم كافة الظروف التي أحاطت بعمل الشركة وقطاع التأمين عامة في النصف الأول من هذا العام وعلى رأسها تحديات فايروس كورونا - COVID19 بجانب قيام الشركة بالإيفاء بالتزاماتها كافة تجاه المتكافلين حملة الوثائق والموظفين على حد سواء .

اجتماع الهيئة العامة



عقدت الشركة العالمية المتحدة للتأمين اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهميها اليوم الإثنين الموافق 18/5/2020 عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 في مقر الشركة في مدينة البيرة وعبر وسائل التواصل المرئي (Video Conference) متخذين كافة وسائل الوقاية في ظل الظروف الراهنة وتعليمات وزارة الصحة لمواجهة فايروس كورونا.



”ونحن سنكون داعمين دائمين لهذا الإقتصاد الفتى الذى ينوء تحت وطأة العديد من التحديات وأبرزها هذه الجائحة التى تطال جميع أرجاء المعمورة “



التزام ووفاء بالعهد

بداية نتمنى لدولتنا الفتية وشعبنا العزيز أن تزول هذه الغمة عن بلدنا وعن البشرية جمعاء ، وإن الشركة العالمية المتحدة للتأمين مستمرة على نهجها الذى اعتمده منذ البداية اتجاه كل ما يترتب عليها من التزامات خاصة فى مواجهة تبعات هذا الوباء .

وانطلاقاً من حسنا الوطنى وإيماناً والتزاماً منا بالمسؤولية المجتمعية التى تقع على عاتقنا تجاه دولتنا وشعبنا ، قامت الشركة العالمية المتحدة للتأمين ممثلة بمجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية وموظفيها بتقديم مبلغ -/100,000 دولار أمريكى (مائة ألف دولار أمريكى) بالإضافة إلى قيمة يوم عمل من جميع موظفى الشركة تبرع لصندوق وقفة عز كما قدمت العديد من المساعدات للمحافظات وعلى المستوى الفردى وهذه ليست منة وإنما التزام وواجب وطنى، ونؤكد أن الشركة ستستمر بالمساهمة فى مسؤولياتها المجتمعية ودعم الجهود المبذولة من قبل جميع جهات الاختصاص فى حكومتنا الرشيدة لتخفيف وطأة أعباء هذه الجائحة علينا جميعاً.

إن قطاع التأمين يشكل جزء رئيسى وداعم فى إقتصادنا الوطنى ، ونحن سنكون داعمين دائمين لهذا الإقتصاد الفتى الذى ينوء تحت وطأة العديد من التحديات وأبرزها هذه الجائحة التى تطال جميع أرجاء المعمورة .

نتمنى أن تمر هذه الفترة بسلام وأن يحمى الله عز وجل الوطن والمواطنين .

متمنين السلامة للجميع .

جمال الحمود

رئيس مجلس الإدارة



التزام ووفاء بالعهد

إيماناً من الشركة العالمية المتحدة للتأمين بأن موظفيها هم الركيزة التي تقوم عليها ودعماً لقدرتهم على الصمود في ظل هذه الظروف الإستثنائية والصعبة فإن الشركة بإذن الله سوف تحافظ على جميع موظفيها وتقدم لهم كل الدعم ضمن الإمكانيات المتاحة لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليهم تجاه عائلاتهم كما اتخذت كافة الإجراءات الوقائية حفاظاً على سلامة العاملين في الشركة وعائلاتهم تماشياً مع التعليمات الصادرة عن فخامة رئيس دولة فلسطين ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزيرة الصحة وباقي الجهات الرسمية.

وتعيد الشركة هنا تأكيدها والتزامها التام تجاه مؤمنيهها والحفاظ على حقوقهم من خلال تغطية الحوادث وعلاج المصابين والإيفاء بجميع الإلتزامات المترتبة عليها .



نتمنى أن تمر هذه الفترة بسلام وأن يحمي الله عز وجل الوطن والمواطنين .

متمنين السلامة للجميع .

جمال الحمود

رئيس مجلس الإدارة

إطلاق الموقع الإلكتروني لشركة العالمية المتحدة للتأمين



بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيس الشركة العالمية المتحدة للتأمين، تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للشركة www.gui.ps حيث بإمكانكم الإطلاع على أفضل الخدمات والحلول التأمينية من تأمين المركبات والتأمينات العامة والتأمين الصحي وتأمين الحياة والحزم التأمينية. والتواصل مع فروعنا ومكاتبنا ووكلائنا المنشورة في الموقع الإلكتروني.

كما يحتوي الموقع على وسائل التواصل الإجتماعي الخاصة بشركتنا من Facebook, Instagram, YouTube channel, Facebook messenger, WhatsApp. كما وفرنا لكم حاسبة أقساط تأمين المركبات والشبكة الطبية وطلب التوظيف وطلبات التأمين الإلكترونية. بالإضافة إلى كافة البيانات المالية السنوية للشركة منذ تأسيسها. وآخر الأخبار والفعاليات التي قامت بها الشركة العالمية المتحدة للتأمين.

تمكين للتأمين وشركة ريتش توقعان اتفاقية تقديم خدمات مركز الإتصال الموحد الخاص بالتبليغ عن الحوادث



وقعت شركة تمكين للتأمين ممثلة بالسيد / محمد الريماوي مديرها العام وشركة ريتش إحدى شركات مجموعة الإتصالات الفلسطينية ممثلة بالسيد / هشام زيد مدير عام الشركة، اتفاقية تقديم خدمات مركز الإتصال الموحد الخاص بالتبليغ عن الحوادث الطارئة.

**" ما تتضمنه هذه الإتفاقية من بنود يضمن التزام شركة تمكين للتأمين
بمؤشرات الأداء الخاصة بخدمة الإستجابة الفورية من حيث السرعة وحتمية
الإستجابة، ومعدلات رضى المشتركين "**



من خلال هذه الخدمة سيتم ربط الرقم المجاني (1800202202) الخاص بخدمة شركة تمكين للإستجابة والمساندة الفورية بمقسم شركة ريتش التي بدورها ستقوم باستقبال مكالمات التبليغ عن الحوادث التي قد تحدث مع المشتركين " حملة الوثائق التأمينية " على مدار الساعة، وستقوم شركة ريتش ضمن آلية عمل سريعة باستخدام التقنيات الحديثة بإبلاغ محققي الحوادث المنتشرين في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر الهاتف والرسائل النصية والبريد الإلكتروني، بالإضافة إلى تقارير دورية مفصلة عن كل حالة.

وأكد الريماوي بأن هذه الخدمة تأتي انسجماً مع رسالة الشركة بهدف رفع مستوى الجودة في خدمات ما بعد البيع المقدمة للمشاركين من خلال تحقيق سرعة الإستجابة لهم وتقديم المساندة الفورية في حال وقوع الحادث - لا قدر الله - على مدار الساعة.

مُشيراً إلى أن ما تتضمنه هذه الإتفاقية من بنود يضمن التزام شركة تمكين للتأمين بمؤشرات الأداء الخاصة بخدمة الإستجابة الفورية من حيث السرعة وحتمية الإستجابة، ومعدلات رضى المشتركين، حيث أن هذه الخدمة لن تتوقف بمجرد التبليغ عن الحادث بل ستستمر للاطمئنان على سلامة المشترك في اليوم الذي يلي الحادث والحصول على تغذية راجعة وتقييم لعملية المساندة التي حصل عليها من موظفي دائرة التعويضات في الشركة. وقد أشاد مدير عام شركة ريتش السيد هشام زيد على أهمية هذه الشراكة مع شركات التأمين في فلسطين وذلك لتعزيز أهمية القطاع الخدماتي المحلية، حيث يعتبر قطاع التأمين إحدى أهم القطاعات المخدومة والمميزة من قبل شركة ريتش المتخصصة في مجال خدمة العملاء والتميز بهم.

تمكين للتأمين تطلق خدمة " تأمين سهل " بالتعاون مع البنك الإسلامي العربي

أطلقت شركة تمكين للتأمين خدمة " تأمين سهل " Easy Insurance لتبسيط التأمين عبر بطاقة " حياة سهلة " الصادرة عن البنك الإسلامي العربي، تحت شعار " التأمين فوري والدفع أقساط " حيث تتيح هذه الخدمة تبسيط قيمة وثيقة التأمين على دفعات شهرية لغاية 12 شهراً دون أية عمولات إضافية، وذلك عبر الماكينات الآلية الخاصة المتوفرة في جميع فروع ومكاتب الشركة المنتشرة في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن جهته أكد السيد محمد الريماوي مدير عام الشركة بأن تمكين للتأمين تسعى دائماً لتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتلائم مع إحتياجات ومتطلبات المشتركين من خلال محورين أولهما تسهيل الحصول على الخدمات التأمينية بالإضافة إلى ضمان سرعة الإستجابة والتعويض، كما أكد على أن التعاون مع البنك الإسلامي العربي بداية لشراكة إستراتيجية سينتج عنها العديد من الخدمات المميزة في المستقبل القريب.

مشيراً بأن الشركة حصلت على موافقة هيئة الرقابة الشرعية على إنسجام الخدمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة الى موافقة الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وأضاف أن خدمة " تأمين سهل " تم إطلاقها تحت شعار " التأمين فوري والدفع أقساط " هي إحدى تطبيقات رؤية الشركة في التميز في خدماتها من خلال إستحداث خدمات إضافية تضمن تسهيل الحصول على خدمات التأمين

وسرعة التعويض والإستجابة الفورية بالإضافة إلى تسهيل التواصل والتفاعل مع شركائها. بدوره بيّن المدير العام للبنك الإسلامي العربي السيد هاني ناصر مدى أهمية توفير هذا النوع من الخدمات المصرفية لعملاء البنك، والتي من شأنها توفير حلول تقسيط سريعة وسهلة للعملاء دون عناء تقديم طلبات التمويل وأيضاً بدون عمولات، وأوضح أن التعاون المشترك بين البنك وشركة تمكين للتأمين هو إمتداد للشراكة الإستراتيجية بتقديم الخدمات المصرفية والتأمين الإسلامي للجمهور الفلسطيني والمجاز من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تمكين للتأمين تسد جميع التزاماتها المستحقة تجاه الزبائن والموردين للنصف الأول من العام

انسجماً مع فلسفة الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه شركائها الزبائن والموردين وسرعة الإستجابة والتعويض، شركة تمكين للتأمين تقوم بتسديد جميع التزاماتها تجاه الزبائن والموردين كما بتاريخ 30/6/2020م. وبدوره أكد السيد محمد الريماوي مدير عام الشركة بأن الوفاء بالتزامات الشركة عقيدة راسخة ضمن الأهداف الإستراتيجية وفلسفة الشركة وأدبياتها، حيث تم تسديد كافة الإلتزامات المستحقة على الشركة كما في 30 حزيران من العام الحالي، لصالح شركائنا من الزبائن والموردين من هيئات ومراكز طبية وكراجات ومزودي القطع وشركات تأجير السيارات وخلافه.

مشيراً بأنه على الرغم من الظروف الإقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا، إلا أن الشركة ودأباً على نهجها في تمكين زبائنها ومورديها خلال الظروف الحالية وقرب حلول عيد الأضحى المبارك، سددت ما يزيد عن مليون دولار امريكي (\$1,000,000) وذلك تجسيداً لعلاقة الشراكة الإستراتيجية بين الشركة وزبائنها ومورديها وكل المتعاملين معها. ويأتي ذلك في إطار قناعة الشركة بأن هذه الخطوة ستساهم بكل تأكيد في تحريك وتشيط عجلة الإقتصاد وهذا واجب علينا وعلى كل المؤسسات والشركات في كل القطاعات للخروج بأقل الخسائر من أزمة كورونا. مضيفاً، بهذا نكون قد جسدنا شعار الشركة قولاً وفعلاً " الوعد والوفاء والسند " فأهم ما يميز تمكين للتأمين وفاءها بوعودها وكونها سند حقيقي لكل من المؤمن لهم والموردين وجميع المتعاملين معها.



هل تعلم؟

أن قانون الصحة والسلامة بمواقع العمل ... الخ.
لسنة 1974 هو قانون إنجليزي يحدد القواعد التي
يجب على أرباب العمل اتباعها لحماية العاملين
من الأخطار الصحية ولتوفير الراحة والطمأنينة
لهم. كما يحدد أيضاً القواعد التي يتعين اتباعها
في سبيل حماية الجمهور من الأخطار الصحية.





الإحصائيات



الربع الأول Q1

عدد الموظفين

1428 2019

1508 2020

عدد الوكلاء والمنتجين

254 2019

337 2020

عدد الفروع والمكاتب

158 2019

166 2020

مفتاح البيان

الربع الأول Q1

إجمالي التعويضات
المدفوعة (\$)

45,496,880 2019

45,629,394 2020

رأس المال المدفوع (\$)

90,000,000 2019

94,460,000 2020

إجمالي الأقساط
المكتتبة (\$)

81,941,922 2019

79,884,713 2020



■ 2019
■ 2020



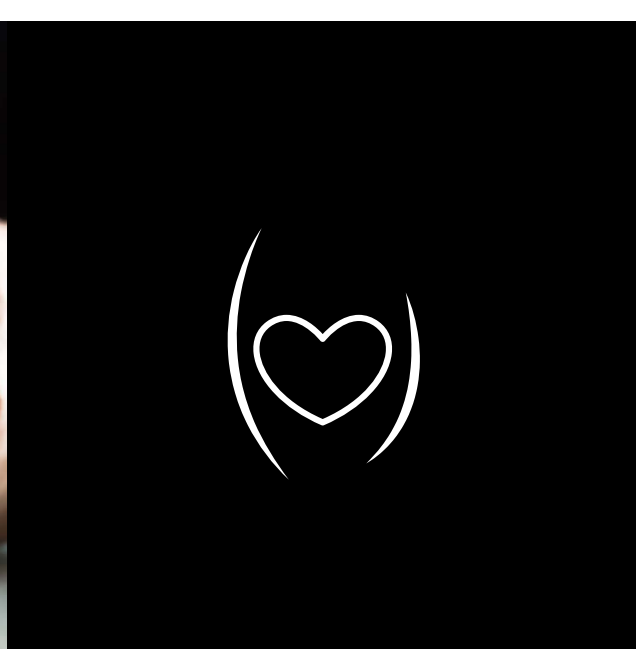
أهمية التأمين



لا تخلو حياة أي إنسان من التعرض إلى الأزمات والحوادث - لا قدر الله - ، ومن أفضل الطرق للإستعداد لمواجهة هذه المخاطر هي الأشتراك في برامج تأمينية تتناسب مع إحتياجاتك وإمكانياتك.

يخطئ بعض الأشخاص في فهم المعنى الحقيقي للتأمين على سيارته ويعتقد أن المال الذي ينفقه في دفع أقساط التأمين هو خسارة له وعبء مالي إضافي عليه. ولكن وعلى النقيض من ذلك، يساعدك الإشتراك في هذا النوع من التأمين على تفادي أعباء مالية أكثر ثقلًا في حال وقوع حادث مروري.

توجد برامج تأمين تمنحك الحماية وتغطي المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة الإصابة بالعجز الكلي أو الأمراض المستعصية - لا قدر الله



0097022413133

info@pif.org.ps

CONTACT US

عربي



ation & Laws

PIF Committees & Representatives

Training Courses

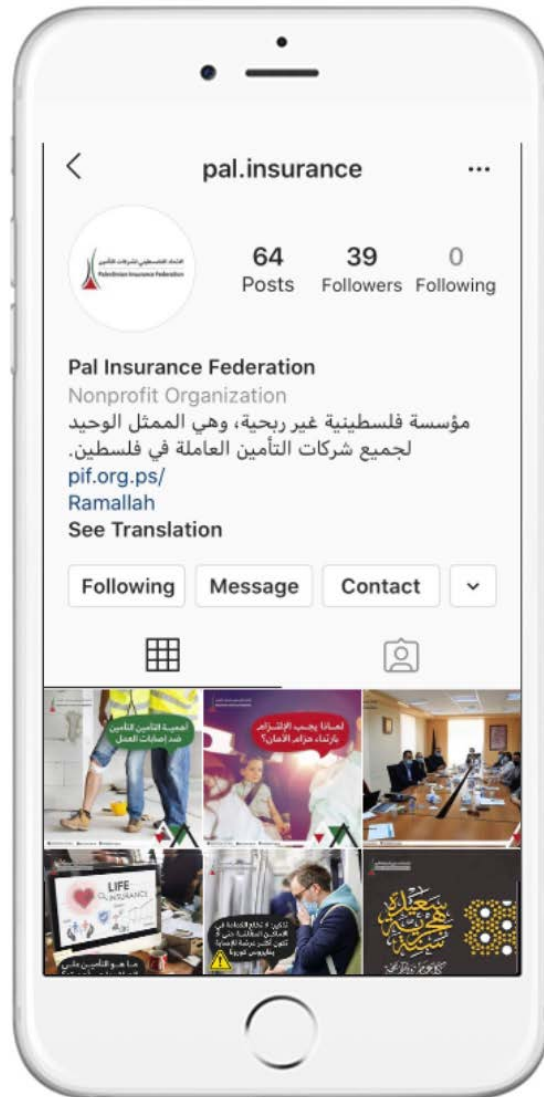


info@pif.org.ps



Saturday the ninth of November 201
accidents " Addressing and Investig





Instagram | Facebook | **pal.insurance**

إعداد: إيمان عابد

تصميم: © نتالي نجار شوي

يصدر الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين مجلة مرآة التأمين، وهي مجلة دورية تتناول أخبار الاتحاد ونشاطاته، وتعنى بطرح قضايا متعلقة بقطاع التأمين الفلسطيني والعربي. نسعى أن تكون مجلة " مرآة التأمين " لبنة من لبنات البناء في صرح قطاع التأمين، وتعزيز الشراكة وتعميم الفائدة على المستفيدين من خدمات التأمين بكافة أشكاله وأنواعه.

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين 

pif.org.ps

info@pif.org.ps

pal.insurance

+97022413133/4